

مؤقت

مجلس الأمن



السنة الثامنة والستون

الجلسة ٦٩٠٠

الثلاثاء، ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيدة كار/السيد مسعود خان (باكستان)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي السيد زميفسكي
	أذربيجان السيد علييف
	الأرجنتين السيدة سكوييف
	أستراليا السيد كوينلان
	توغو السيد إيساو
	جمهورية كوريا السيد كم سوك
	رواندا السيد غاسانا
	الصين السيد تشوي تيانكاى
	غواتيمالا السيد روسينتال
	فرنسا السيد بريانس
	لكسمبرغ السيد أسيلبورن
	المغرب السيد عمراني
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية البارونة وارثي
	الولايات المتحدة الأمريكية السيدة رايس

جدول الأعمال

التحديات التي يتعرض لها السلام والأمن الدوليان نتيجة للأعمال الإرهابية

النهج الشامل لمكافحة الإرهاب

رسالة مؤرخة ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم

لباكستان لدى الأمم المتحدة (S/2013/3)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص

النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها

على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting

.Service, Room U-506



افتُتحت الجلسة الساعة ١٠|٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

التهديدات التي يتعرض لها السلام والأمن الدوليان نتيجة للأعمال الإرهابية

النهج الشامل لمكافحة الإرهاب

رسالة مؤرخة ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لباكستان لدى الأمم المتحدة (S/2013/3)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أرحب ترحيباً حاراً بالأمين العام والوزراء وغيرهم من الممثلين رفيعي المستوى للأعضاء في مجلس الأمن المشاركين في جلسة اليوم. إن حضورهم لتأكيد على أهمية الموضوع الذي سيتم تناوله اليوم.

بموجب المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي أرمينيا وإسبانيا وإسرائيل وأفغانستان وإندونيسيا وأوغندا وجمهورية إيران الإسلامية والبرازيل وبنغلاديش وبوتسوانا وتركيا وتونس والجمهورية العربية السورية وجنوب أفريقيا وسري لانكا والسنغال وسويسرا وجمهورية فنزويلا البوليفارية وقطر وكازاخستان وكندا وكوبا وكوت ديفوار وكولومبيا وليختنشتاين وماليزيا ومصر والمملكة العربية السعودية والنرويج ونيجيريا ونيوزيلندا والهند واليابان إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

وبموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو سعادة السيد توماس ماير - هارتنبغ، رئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة، إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2013/3، التي تتضمن رسالة ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لباكستان لدى الأمم المتحدة، يحيل بها ورقة مفاهيمية بشأن البند قيد النظر.

ويحدوني الأمل في أن هذه المناقشة المفتوحة ستساعد على تعزيز نظرة شاملة لاستمرار التهديدات والتحديات التي يشكلها الإرهاب الدولي ولأفضل السبل للتصدي لهذا الخطر بشكل جماعي من خلال الأخذ بنهج متسق وشامل. وهي مسألة ذات اهتمام مشترك للمجتمع الدولي بأسره. ويمكننا من خلال التضامن والتفاهم والتعاون والعمل الجماعي التصدي بصورة أكثر فعالية للخطر. وأنا واثق من أن هذا الهدف ستعزز مناقشة اليوم

وأعطي الكلمة الآن للأمين العام، معالي السيد بان كي - مون.

الأمين العام (تكلم بالإنكليزية): يسرني أن أرحب بعودة معالي وزيرة الخارجية كهار إلى الأمم المتحدة. أشكر باكستان على عقد هذه المناقشة الهامة. بما أن هذه هي أول مرة أحاكب فيها المجلس هذا العام، أود أن أرحب ترحيباً حاراً بجميع أعضاء مجلس الأمن، وأنؤكد أنني أعول قيادتهم. وفي الوقت نفسه، أود أن أرحب ترحيباً حاراً بالأعضاء الجدد في المجلس - ممثلو الأرجنتين وأستراليا وجمهورية كوريا ورواندا ولكسمبرغ.

في ضوء الهجمات الإرهابية التي وقعت مؤخراً في باكستان، أود أن أكرر تعازينا القلبية للضحايا، وأنؤكد مجدداً دعم الأمم المتحدة القوي للجهود التي تبذلها الحكومة من أجل مكافحة الإرهاب والدفاع عن مؤسسات البلد والحريات، وتضامن الأمم المتحدة مع تلك الجهود.

بمجال آخر حيث علينا أن نعمل فيه للاستعاضة عن الكلام الإرهابي برسائل السلام والتنمية ورفاهية الإنسان. وسوف يتطلب تحقيق التقدم في كل هذه المجالات جهودا مطردة تبذلها الدول بشكل فردي وجماعي.

إنني أرحب بثلاثة مؤتمرات دولية مقبلة. ففي نيسان/أبريل، ثمة مشروع جديد حول حقوق الإنسان يتعلق بتدريب موظفي إنفاذ القانون على مكافحة الإرهاب سيعقد مؤتمره الأول في عمان. وسيُنظم هذا الحدث الفريق العامل المعني بحقوق الإنسان التابع لفرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب في سياق مكافحته للإرهاب. وبعد أسبوعين، ستجتمع الحكومات في بوغوتا لعقد المؤتمر الدولي للاستراتيجيات الوطنية والإقليمية لمكافحة الإرهاب، ينظمه مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب التابع لفرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب. وفي هذا الصيف، سوف تستضيف فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب وحكومة سويسرا مؤتمرا لمراكز مكافحة الإرهاب بهدف مواجهة الظروف المؤدية إلى انتشار الإرهاب.

وإيلاء الانتباه للظروف التي تؤدي إلى الإرهاب لا يعني في أي حال من الأحوال التقليل من أهمية الأولويات الأخرى لمكافحة الإرهاب. فتمويل الإرهاب ما فتئ يشكل تهديدا رئيسيا، ويتطلب من الدول بناء قدراتها على التصدي له. والاجتماع الخاص الذي عقدته لجنة مكافحة الإرهاب حول هذا الموضوع في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، برئاسة السفير بوري ممثل الهند، كان خطوة هامة.

وفي سياق جهودنا الرامية إلى القضاء على الإرهاب، أحث الأطراف الفاعلة الإنسانية والأمنية والسياسية على الدخول في حوار سياسي مفتوح ومستمر لكفالة ألاّ تعمل أبدا الجهود الرامية إلى منع الأعمال إرهابية على اعاقا تقديم المساعدات ذات الطابع الإنساني البحث إلى المدنيين في الوقت

وإذ يجتمع في بداية العام الجديد، فإننا نواجه تحديا يتمثل في إلقاء نظرة على ما أنجزناه في مجال مكافحة الإرهاب واستشراف كيفية التغلب على هذا الخطر المميت.

وشهد العام الماضي تقدما حقيقيا. ففي حزيران/يونيه، كررت الجمعية العامة التزامها باستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. من خلال القرار المتخذ بتوافق الآراء (قرار الجمعية العامة ٦٦/٢٨٢) عززت الجمعية من تصميمنا على دعم ضحايا الإرهاب في كل مكان. وقد أكدت مجددا التزامنا بالنهج الشامل لمكافحة الإرهاب، على أساس احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون.

وما من سياسة لمكافحة الإرهاب يمكن أن تكون فعالة دون معالجة الظروف التي تفضي إلى انتشار الإرهاب. وهذا هو الركن الأول من أركان استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. واليوم، أود أن أسلط الضوء على ثلاثة جوانب لذلك الركن.

الجانب الأول هو الصلات البالغة الأهمية بين التنمية والأمن. لا شيء على الإطلاق يمكن أن يبرر الإرهاب. ليس بوسع أي مظلمة، أي هدف، أي قضية تبرير الأعمال الإرهابية. وفي الوقت نفسه، يجب إزالة الظروف التي توجب المشكلة. ويتأصل الإرهاب حيث الصراعات المزمدة وحيث يسود الإفلات من العقاب ولا تتم حماية حقوق الإنسان والكرامة الإنسانية والحياة البشرية.

ثانيا، أهمية الحوار والتفاهم. يتعين أن نقضي على النداءات الشديدة التي تدعو إلى التعصب والتطرف، مع إطلاق الدعوات السليمة للرحمة والاعتدال.

ثالثا، الاستخدام المتزايد لتكنولوجيا المعلومات بغية نشر الكراهية. إن الإرهابيين والمتطرفين يستغلون شبكات وسائط الإعلام الاجتماعية لدعوة الناس إلى التطرف. وهذا

أتلو الآن بيانا بصفتي وزيرة خارجية جمهورية باكستان الإسلامية.

اسمحوا لي أن أبدأ بشكر جميع أعضاء المجلس على دعم باكستان في وضع موضوع اتباع نهج شامل ازاء مكافحة الإرهاب على جدول أعمال المجلس كي يجري تناوله في مناقشة مفتوحة تتوج بإصدار بيان رئاسي. وفي هذا الصدد، نشكر أيضا بصفة خاصة الأمين العام على مساعدته وتوجيهه المستمرين.

عندما اخترنا هذا الموضوع، كنا نعلم أنه موضوع صعب لكنه يحتاج إلى اهتمام المجلس ورأيه فيه، لأن تهديد الإرهاب ما فتى يتطور. وكذلك يجب أن تتطور استراتيجياتنا بغية التصدي له. إن هذا التهديد لا يقتصر على يومنا هذا أو يوم غد أو الأسبوع المقبل أو السنة المقبلة. فهو يمتد لفترة طويلة. ويتعين علينا جميعا أن نستعد لمواجهة. وعلينا جميعا أن نستمر في الإعداد لمواجهة.

ومبادرة باكستان المتعلقة بهذه المناقشة متجذرة في هدفنا المشترك لتحقيق السلام والأمن والاستقرار والتنمية على الصعيد العالمي. والإرهاب الذي يهدد السلم والأمن الدوليين له تأثير مباشر على جميع بلداننا ومناطقنا، فضلا عن الأفراد والمجتمعات. وأظهر العقد الماضي أن الإرهاب لا يعرف أي حدود جغرافية.

لقد تعلمنا جميعا في العقد الماضي درسا مفاده أن اتباع نهج غير متناسب أو أحادي الأبعاد لن ينجح في محاولتنا لهزيمة وحش الإرهاب هذا المتعدد الرؤوس. فهذا الوحش لديه أيضا محالب في جميع أنحاء العالم. إنه حقا تهديد عالمي. ويجب أن تكون استراتيجياتنا واستجاباتنا عالمية أيضا.

إن مجلس الأمن والأمم المتحدة ككل قاما فعلا بعمل مثير للإعجاب بوضع الإطار القانوني والمعياري لمكافحة الإرهاب،

المناسب والمبدئي. وهذا أمر هام بينما نواجه تزايد حالات الطوارئ الإنسانية في جميع أنحاء العالم. وفي هذه السنة، نحن نواجه تحديات في مالي ومنطقة الساحل بنطاقها الاوسع، حيث أن الإرهاب يتغذى من العوز المدقع ويقوض تحقيق التنمية عن طريق العنف والتعصب وانتهاكات حقوق الإنسان. وأرحب بعزم مجلس الأمن على التصدي مباشرة للتحديات في تلك المنطقة. وأقدر بصورة خاصة النهج الحساس الذي ينتهجه المجلس ازاء العوامل الكامنة التي أدت إلى هذه الحالة الأمنية الصعبة.

لقد سقط عدد كبير جدا من ضحايا الإرهاب خلال السنة الماضية، ولكن أحدا لم يكن أكثر بروزا في نضالها من ملاله يوسفزي، الشابة الباكستانية في سن المراهقة التي أطلق متطرفون عليها النار وعلى زميلات لها في الدراسة. وثمة آخرون حول العالم انضموا إلى باكستان حكومة وشعبا واحتشدوا وراء ملاله وتمنوا لها أطيب التمنيات بالشفاء. وأنا تأثرت جدا بجهودها الشجاعة لمناصرة الحق الأساسي في التعليم - وهو قيمة منصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وكذلك في تعاليم الإسلام.

وأشعر بالفخر لكوبي من المؤيدين والمحبين لها. لقد أظهرت ملاله وزميلاتها في الدراسة شجاعة هائلة. إن ما يتصفن به من فضيلة واستقامة يشكل تحديا للعالم كي يتصدى لتهديد الإرهاب باتباع نهج شامل وعريض القاعدة لا غنى عنه لتحقيق النجاح.

وأعول على جميع أعضاء المجلس - وجميع أعضاء المجتمع الدولي - أن يتوحدوا في النهوض بهذا العمل الهام.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية الشاملة جداً.

لدعاية الإرهابيين. وينبغي أن تكون قصصنا عن الكرامة والقيم الإنسانية أعلى صوتاً من قصصهم الإجرامية. ويجب أن نتحرك معاً لتقليل المساحة الأيديولوجية التي يعمل فيها الإرهابيون بحرية.

إن التنمية والأمن مترابطان. فالتنمية تساعد على تلبية الاحتياجات البشرية الأساسية، وبناء قدرة المجتمع على الصمود، ومنع الإرهاب. وإيجاد فرص عمل للشباب ومشاركتهم في التنمية الاجتماعية - الاقتصادية يهيئان بيئة تمكينية لنجاح سياسات مكافحة الإرهاب. ويتعين التركيز بوجه خاص على خلق الفرص للناس في المناطق التي يضرها الإرهاب، بغية أن يعملوا بأجر وألاً يتمكن الإرهابيون من إغرائهم وأخذهم إلى جانبهم.

وفي هذا الصدد، نحن في باكستان رأينا أن لا شيء أفضل من الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي من أجل السماح للمنتجات المصنعة في المنطقة التي تعاني من الإرهاب بالوصول إلى الأسواق التفضيلية.

وثمة حتى مسار أكثر أهمية، ربما، هو الحوار. فجميع الذين اختاروا سبيل الإرهاب ولكنهم على استعداد لنبد العنف ينبغي إعادتهم إلى التيارات العامة الوطنية والمجتمعية. ولا بد من تعزيز المصالحة. ولا بد من رأب الصدع.

علينا أيضاً أن نقوي من ثقافة إعلاء شأن سيادة القانون، وحماية حقوق الإنسان، والحريات الأساسية، والعمل على إشاعة الحكم الصالح والتسامح.

أود أن أضيف بضع نقاط أخرى للتشديد على ضرورة أن ينصب تركيز المجلس على مكافحة الإرهاب.

أولاً، لا يزال الإرهاب يأخذ أشكالاً أحدث وأشكالاً مختلفة. ويستخدم الإرهابيون معلومات وتكنولوجيات اتصالات جديدة، وكذلك الإنترنت لأغراض التجنيد

وبإنشاء آليات للتنفيذ. فما هو الذي نريد جميعاً إنجازه في إطار هذه المبادرة الجديدة؟

بعد محاربة الإرهاب خلال السنوات العشر الماضية، بتنا نملك فائدة الإدراك المتأخر والفرصة غير المسبوقة لمواجهة أعراض الإرهاب وأسبابه على حد سواء. فنحن جميعاً ندرك عميق الإدراك الآثار غير المقصودة للقرارات السياسية التي يمكن أن توجب آفة الإرهاب. وأساليب التصدي للإرهاب القصيرة النظر يمكن أن تكون طعماً إيديولوجياً لقضية الإرهاب. إن ما نبحت عنه هو نهج شامل ومتشاك يكون أكثر فعالية من جهودنا الحالية، ويكون موجهاً ليس نحو الانتصار في المعارك فحسب، وإنما في الحرب أيضاً.

إننا ندين الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، أيا كان مرتكبه، وأينما وقع، وأيا كان الغرض منه. فجميع أعمال الإرهاب إجرامية ولا يمكن تبريرها بغض النظر عن دوافعها. وفي العقد الماضي، تعاوننا كمجتمع دولي لإعاقة التهديدات الإرهابية وإضعافها وعزلها وشلها. ويجب علينا أن نهجم الشبكات الإرهابية ونفككها لأنها تتحدى أوامر الدولة وتقتل المدنيين. ويجب علينا أن نثابر في جهودنا الرامية إلى ردع الإرهابيين والحاق الهزيمة العسكرية بهم.

ومع ذلك، إن النجاح الذي نحققه لا يكون سوى نجاح جزئي في أحسن الأحوال. فالحكمة التقليدية والحقيقة المقنعة تفيدان أن الإرهاب لن ينهزم أمام تدابير إنفاذ القانون وحدها، أو عمليات الاستخبارات، أو الاستراتيجيات العسكرية والأمنية. لهذا السبب، نحن بحاجة إلى اتباع نهج شامل. وبغية التوصل إلى الحلول المستدامة، نحن بحاجة إلى تكثيف جهودنا لحل الصراعات والأزمات التي طالما تولدت التطرف.

ويجب على المجتمع الدولي ومجلس الأمن أن يقيما كلام الإرهابيين المضلل والمشوه والمغرض، وإيديولوجيتهم الجنونية التي تبرر قتل الأبرياء. إننا مسؤولون عن التصدي

إن الإرهاب تهديد خطير لباكستان. وما برحنا من بين أكبر ضحايا الإرهاب. لذلك، يمكننا أن نقيم صلة مع الذين يلحق بهم الإرهاب الألم والمعاناة في أي مكان في العالم ونشاركهم الشعور بالألم والمعاناة.

يرتكز نهج باكستان الشامل لمكافحة الإرهاب على ثلاث ركائز وهي الردع، والتنمية والحوار. إن الأمة برمتها، والحكومة، والبرلمان، والقضاء والمجتمع المدني كلها مصممة على مكافحة الإرهاب والتطرف.

تحت قيادة الرئيس آصف علي زرداري، انتهجنا سياسة متعددة الجوانب للتصدي لخطر الإرهاب بطريقة شاملة ومستدامة.

لقد قادت باكستان من الجبهة كفاح المجتمع الدولي ضد الإرهاب. وقد مكّن دعم باكستان وتعاونها الفعال من تحقيق الكثير من النجاح في الكفاح العالمي ضد الإرهاب. وصاحب هذا النجاح تكلفة باهظة بالنسبة لباكستان وشعبها. غير أن هذا لم يوهن من عزمنا. فالمجتمع الباكستاني يتحلى بمرونة فريدة في نوعها.

إن القوات المسلحة الباكستانية الباسلة وأفراد إنفاذ القانون دافعوا بتكلفة كبيرة عن باكستان وبقية العالم ضد الخطر الإرهابي. ومن الجدير بالذكر أنه يوجد زهاء ٠٠٠ ١٥٠ من القوات منشورة على حدود باكستان وأفغانستان لاكتشاف هؤلاء الإرهابيين أعداء شعبنا المتفشين وإضعاف قدرتهم. لقد سقط ضحية الإرهاب سبعة آلاف من الجنود وأفراد الشرطة الباكستانيين الشجعان جندي، وسقط أكثر من ٣٧ ٠٠٠ من المدنيين الأبرياء، بمن فيهم النساء والأطفال، كلهم سقطوا ضحايا آفة الإرهاب. وأصيب الآلاف بجراح وأصبحوا معوقين.

والتحريض ولتخطيط وتمويل أنشطتهم. كذلك يتعين على جهود مكافحة الإرهاب التكيف مع هذه التحديات وتطوير استراتيجيات للرد بسرعة والرد في الوقت الحقيقي.

ثانياً، علينا أن نتطرق إلى الأسباب الجذرية للإرهاب. إذ أن الحرمان، والتمييز، والاستبعاد والقوالب النمطية كثيراً ما تهيئ الظروف للانجراف إلى الإرهاب. ولا بد من القضاء على هذا الانجراف.

ثالثاً، علينا اتخاذ تدابير جماعية ووطنية أكثر فعالية لمكافحة جميع أشكال تمويل الإرهاب، بما في ذلك من خلال العوائد المتأتية من الجريمة المنظمة والمخدرات غير المشروعة.

رابعاً، لا يمكن ولا ينبغي ربط الإرهاب والتطرف بالدين أو العرق أو المنطقة أو نظام القيم أو المجتمع. فمن غير المقبول أن يُعزى أي تشجيع أو تحريض على الأعمال الإرهابية إلى أي تقليد ديني أو مذهب. لذلك، فإن الحوار الصادق بين مختلف الأديان والحضارات حتمية سياسية مستمرة.

إن الجهود الإقليمية ودون الإقليمية في غاية الأهمية لمكافحة الإرهاب. ونحتاج إلى التعاون الإقليمي لتعزيز التعليم، وتعزيد نظام العدالة الجنائية، وتحسين التواصل، وضمان أمن الحدود وتشديد الضوابط المالية. وعلاوة على ذلك، لا بد من التعاون الإقليمي لضمان إحلال السلام والأمن الدائمين.

لقد اتخذت باكستان وأفغانستان خطوات نحو إقامة علاقة استراتيجية لمكافحة الإرهاب بصورة مشتركة، وذلك باتباع نهج متعدد الجوانب لمكافحة الإرهاب. ونؤيد حالياً عملية مصالحة بقيادة أفغانية وحافز أفغاني، ونؤيد الجهود الرامية إلى إقامة أفغانستان سلمية ومستقرة. ونعتقد أن السلام والاستقرار في أفغانستان سيكون لهما أثر مباشر ومفيد على باكستان.

طلبنا من شركائنا في المجتمع الدولي تعزيز وصول منتجاتنا إلى الأسواق التي لدينا فيها مزايا مقارنة وتنافسية.

نؤمن بموازنة الاستراتيجيات الوطنية الجوهرية مع الخطط الاجتماعية الاقتصادية التي يكون المجتمع هو الحافز عليها. إن حكومة باكستان تستثمر أيضا في تنمية المناطق المتأثرة، بما في ذلك في التعليم، والصحة، والسياحة، والرياضة، وشق الطرق، والسدود، والقنوات والمشاريع الكهربائية.

إن الأمم المتحدة والأجهزة الفرعية التابعة لها تقوم بدور هام في تنفيذ قراراتها، وتطوير خطاب عن مكافحة الإرهاب ونشر أفضل الممارسات بين الدول. وينبغي للأمم المتحدة أن تواصل القيام بدور ملموس وفعال في قيادة جهود مكافحة الإرهاب. وفي ذلك الصدد من المهم جدا أن نضعف من الشفافية، والكفاءة، والتنسيق والتآزر داخل منظومة الأمم المتحدة.

أود أن أختتم كلمتي بالتشديد على أن الإرهاب يهددنا جميعا. إن فرص الصفوف وتعزيز التعاون عنصران أساسيان للنجاح على الصعيدين الوطني والدولي. ويتعين على الدول أن تواصل العمل بصورة وثيقة في تنفيذ استراتيجياتها لمكافحة الإرهاب. ولا يمكن هزيمة الإرهاب إلا بالمساعي الشاملة والجماعية من جانب المجتمع الدولي في إطار عمل تعاوني. وستظل باكستان تؤدي دورها في ذلك المسعى الجماعي.

والآن أستأنف مهامتي بوصفي رئيسة لمجلس الأمن.

أعطي الكلمة لأعضاء المجلس.

السيد أسيلبورن (لكسمبرغ) (تكلم بالفرنسية): بما أن هذه هي المرة الأولى التي تتكلم فيها لكسمبرغ في جلسة عامة لمجلس الأمن، أود يا سيدي الرئيسة أن أهنيء بلدكم، باكستان، على توليه رئاسة مجلس الأمن لشهر كانون الثاني/

وأكثر قادة باكستان شعبية، الشهيذة المحترمة بنازير بوتو التي اغتيلت في عام ٢٠٠٧. ومؤخرا، قتل في هجوم انتحاري بالقنابل زعيم منطقة خيبر باختونخوا والوزير الأقدم بشير بلور، وكان قد تكلم بشجاعة ضد الإرهاب. وحتى الفتاة البريئة التي في سن المراهقة، مالالا يوسفزاي لم تتمكن من الهروب من طلقات إرهابي. نحت ونأمل أن تكون حياتها شهادة على مرونة الشعب الباكستاني.

لقد اكتسب الإرهابيون قوة من مصادر مختلفة من التمويل. وعلينا أن نواصل مراجعة التدابير لمنع وكبح مصادر تمويلهم لمنعهم من إساءة استخدام المنظمات الخيرية غير الربحية وكذلك الأموال المتأتية من أرباح الجريمة المنظمة والمخدرات غير المشروعة. استضافت باكستان مؤخرا مؤتمرًا إقليميا ناجحا بشأن مكافحة المخدرات. كذلك أطلقنا حملة شاملة للتوعية العامة بالفضائل التي يرتكبها الإرهابيون.

إن النجاح في مكافحة الهجمات الإرهابية لا يمكن قياسه بهزيمة الإرهابيين فقط. فبعد عملية ناجحة في سوات ومالاكاند تعين علينا أولا أن نتحمل الضربات ومن ثم نعمل على تأهيل ٢,٢ مليون من الأشخاص المشردين من خلال جهود وطنية هائلة.

نركز أيضا على رفاه وإعادة تأهيل الضحايا. لقد استثمرنا طاقة وموارد في اجتثاث التطرف لیتسنی إعادة ادماج الشباب المضلل به في المجتمع. وقد أنشأنا مركزا اجتثاث التطرف في سابون لذلك الغرض.

إن بناء القدرات يتطلب من البلدان الشريكة معالجتها بجدية. إذ أن التردد في اقتسام المعدات والمعلومات الاستخباراتية الحيوية يؤدي إلى إضعاف الذين يكافحون ضد الإرهابيين.

إن الإرهاب يقوض الاستقرار والازدهار العالميين. فقد قوض استقرار باكستان والتوقعات الاقتصادية فيها. لذلك،

أيضا تدابير لضمان احترام حقوق الإنسان ومعالجة الظروف التي تقضي إلى انتشار الإرهاب. وهذه الاستراتيجية توفر نهجا شاملا يسمح بتنفيذ استجابات أكثر فعالية لمواجهة خطر الإرهاب، من خلال الجمع بين الأمن وسيادة القانون والأهداف الإنمائية وحماية حقوق الإنسان، كما قالت الرئيسة للتو الآن.

وفي الواقع، يجب علينا، من أجل منع الإرهاب، أن نعزز قدرات الأمم المتحدة في مجالات مثل منع نشوب الصراعات وسيادة القانون وحفظ السلام وبناء السلام والتنمية، وأن نستفيد منها بشكل أفضل. فالأمن والتنمية متكاملان حقا. والهدف الطويل الأجل لأي استراتيجية لمكافحة الإرهاب هو إنقاذ الأرواح وتأمين سلامة السكان. وفي المقابل، فإن التنمية يمكن أن تساعد في التصدي للانجذاب إلى الإرهاب، لا سيما إذا عززت تشغيل الشباب، والذي يمثل أحد المجالات ذات الأولوية في سياسة التعاون الإنمائي التي تتبعها لكسمبرغ.

وأود أن أشدد على أنه يجب الاسترشاد في مكافحة الإرهاب بالقيم الديمقراطية الأساسية وحقوق الإنسان والحكم الرشيد. ويجب أن تحترم جميع التدابير المتخذة لمنع ومكافحة الإرهاب مبدأ سيادة القانون ويجب اتخاذها وفقا للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني وقانون حقوق الإنسان وقانون اللاجئين. والواقع أن التجربة قد أثبتت أن الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان ربما تهيئ ظروفًا تقضي إلى انتشار الإرهاب. وفي السياق نفسه، يجب أن تولي استراتيجيات مكافحة الإرهاب الاهتمام الواجب لتعزيز التسامح، وللحوار ولا احترام التنوع. وثمة دور رئيسي في هذا الصدد لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، وكذلك لتحالف الحضارات الذي تدعمه لكسمبرغ بنشاط منذ إنشائه في عام ٢٠٠٥.

يناير ٢٠١٣. كذلك أشكركم على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة عن موضوع النهج الشامل لمكافحة الإرهاب.

واليوم إنها المرة الأولى أيضا في تاريخها التي تتكلم فيها لكسمبرغ في جلسة عامة بوصفها عضوا منتخبا في مجلس الأمن. ولتتزم خلال السنتين التاليتين في المساهمة مهمة في عمل مجلس الأمن للاضطلاع بالمسؤولية الرئيسية التي أناطتها به الدول الأعضاء بموجب ميثاق الأمم المتحدة، ألا وهي مهمة صون السلم والأمن الدوليين.

إن الإرهاب من أخطر تهديدات السلم والأمن الدوليين. فقد أوضح الأمين العام على نحو مناسب تلك الحقيقة في عرضه الذي أشكره عليه. فالتهديد آخذ في الانتشار كما يتبين من مثال الساحل. ومن سوء الطالع في الآونة الأخيرة أن باكستان كانت مرة أخرى ضحية لهجمات إرهابية مميتة. وأود يا سيدي الرئيسة أن أعرب من خلالكم لباكستان عن أخلص تعازي بلدي. وتعرب لكسمبرغ عن تضامنها مع جميع الذين عانوا جراء الإرهاب وتؤكد من جديد أهمية احترام حقوق ضحايا الإرهاب.

تدين لكسمبرغ بشدة الإرهاب. ونعتبر الأعمال الإرهابية أعمالا إجرامية لا مبرر لها ويجب المحاكمة والمعاقبة عليها بغض النظر عن مرتكبيها. ولمواجهة هذه الآفة، تلتزم لكسمبرغ على الصعيد الدولي، وعلى صعيد الاتحاد الأوروبي وعلى الصعيد الوطني.

وسيتم عرض الجهود الأوروبية في البيان الذي سيدلي به رئيس بعثة الاتحاد الأوروبي، والذي أؤيده بكل صدق.

أما بالنسبة لجهود الأمم المتحدة، فإنه تجدر الإشارة بتوسيع استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب لإطار مكافحة الإرهاب على الصعيد العالمي حيث لم يعد يقتصر على الإجراءات القمعية والأمنية وحدها بل يتضمن

الإرهاب التي ذكرتها للتو. ولذلك، تؤيده لكسمبرغ تأييدا كاملا. وإذا نجحنا معا في ترجمة كلماته إلى أفعال، ليس لدي شك في أننا سنحرز تقدما حاسما في مكافحة الإرهاب.

السيدة وارثي (المملكة المتحدة) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أبدأ، سيدتي الرئيسة، بتهنئتك وحكومة باكستان على تولي رئاسة مجلس الأمن لشهر كانون الثاني/يناير. وأنا ممتنة لكم لعقد هذه المناقشة الهامة بشأن اتباع نهج شامل إزاء مكافحة الإرهاب. كما أود أن أشكر الأمين العام على ملاحظاته الاستهلاكية وعلى إحاطته الإعلامية في هذا الصباح. إن باكستان تقف على الخط الأمامي في محاربة الإرهاب وهي تقدم تضحيات هائلة. فقد قتل ٣٠٠٠٠ مدني باكستاني في هجمات إرهابية منذ ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. وفي بريطانيا، نقدر الخسائر الفادحة التي ألحقها الإرهاب بالشعب الباكستاني. ونستشعرها بعمق أيضا. وشعب باكستان سيحظى دائما بتعاطفنا وتفهمنا ودعمنا الثابت في التصدي لهذه المشاكل وفي مكافحة الإرهاب. وكما قال رئيس الوزراء ديفيد كامرون، فإن عدو باكستان هو عدونا.

والإرهاب لا يزال واحدا من أكثر التهديدات إلحاحا وخطورة التي تواجه عالمنا اليوم. وتنفيذ استجابة دولية موحدة هو السبيل الوحيد الممكن لهزيمة آفة الإرهاب - أي اتباع نهج شامل إزاء الإرهاب. وقد تغير العالم منذ هجمات ١١ أيلول/سبتمبر والفضائع الإرهابية الأخرى مثل تفجير بالي وهجمات ٧ تموز/يوليه في لندن. فالعولمة قد جعلت العالم مترابطا بصورة متزايدة وأصبحت حدوده أقل وضوحا.

وقد جلبت هذه التغيرات فوائد جمّة، ولكنها أتت أيضا بتحديات كبيرة تتطلب استجابة عالمية جماعية إذا ما أردنا التغلب عليها. وينطبق الشيء نفسه بلا شك على التهديد الإرهابي الذي نواجهه اليوم. فهو أكثر تنوعا وأكثر تشرذما

ولكسمبرغ تدعم تماما عمل اللجان المنشأة عملا بالقرارات ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٩ (٢٠١١) و ١٣٧٣ (٢٠٠١) و ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، وهي جميعا في صميم تصدي الأمم المتحدة للإرهاب. فالجزاءات أداة هامة في مكافحة الإرهاب على الصعيد الدولي. ونشير إلى أهمية التنفيذ السريع والفعال لتدابير الجزاءات المطبقة.

في نفس الوقت، فإن ثمة أهمية حاسمة لحماية حقوق الإنسان واحترام سيادة القانون، إذا ما أردنا بلوغ الهدف النهائي المتمثل في منع ومكافحة أعمال الإرهاب. ونرحب بالتدابير التي اعتمدها مجلس الأمن في السنوات الأخيرة لضمان تطبيق إجراءات واضحة وعادلة وشفافة في عمل لجنة الجزاءات المعنية بتنظيم القاعدة. ونقدم دعمنا الكامل لمكتب أمين المظالم، الذي أنشئ في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ والذي جُددت ولايته مؤخرا لمدة ٣٠ شهرا، حتى حزيران/يونيه ٢٠١٥. ومن الأهمية بمكان العمل من أجل التحسين المطرد للإجراءات في المجلس.

ولا أريد أن أحتتم بياني دون أن أقول كلمة بشأن مكافحة تمويل الإرهاب. فللكسمبرغ، بوصفها مركزا ماليا دوليا، تعي مسؤولياتها الخاصة في هذا الشأن. وقد اعتمد بلدي ترسانة حديثة ومتناسكة من التدابير التشريعية والتنظيمية في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وتماشى هذه التدابير مع توصيات فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية.

وعلاوة على ذلك، تساهم لكسمبرغ في تعزيز قدرة البلدان النامية على مكافحة تمويل الإرهاب. وعلى سبيل المثال، فإننا نساعد السنغال عن طريق تمويل مشروع تدريبي أعدته الخلية الوطنية لمعالجة المعلومات المالية، وذلك بالتعاون مع المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب.

ومشروع البيان الرئاسي المعد لهذه المناقشة المفتوحة جدير بالإشادة لتضمنه جميع عناصر النهج الشامل إزاء مكافحة

الدولية الأخرى، بما في ذلك فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية، في وضع المعايير الدولية لمكافحة تمويل الإرهاب وفي تشجيع التنفيذ الفعال لها. والإرهابيون أيضا يسارعون إلى استغلال الفرص التي تتيحها التكنولوجيا. وفي مجال أمن الفضاء الإلكتروني، تقوم المملكة المتحدة بدور رئيسي في صياغة استراتيجية دولية للفضاء الإلكتروني، بما في ذلك استضافة مؤتمر لندن بشأن الفضاء الإلكتروني في عام ٢٠١١. ونحن نرحب بالمبادرات الدولية، ولا سيما في الأمم المتحدة، التي تهدف إلى الحد من التهديد الذي نواجهه بسبب الجرائم الإلكترونية.

والمملكة المتحدة تعمل بشكل وثيق مع شركائنا الدوليين للتصدي للتهديدات الأخرى العابرة للحدود الوطنية مثل الاتجار بالمخدرات والبشر. وعلى وجه الخصوص، ترحب المملكة المتحدة ببروتوكول الأمم المتحدة لمنع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، الذي يكمل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، وقد اعتمدته.

واستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب تشدد على أهمية تنفيذ أنشطة مكافحة الإرهاب بما يتماشى مع القانون الدولي.

تؤيد المملكة المتحدة هذا الموقف بشدة. فلامتثال للالتزامات الدولية بحقوق الإنسان أمر حيوي لاستدامة جميع أعمال مكافحة الإرهاب التي نقوم بها. ونحن بحاجة إلى ضمان أن تكون قدرتنا الجماعية على اعتقال ومحاكمة وحبس الإرهابيين وفق معايير حقوق الإنسان التي اعتمدها أعضاء الأمم المتحدة.

تنشط المملكة المتحدة أيضا في جميع أنحاء العالم بتقديم المساعدات الأمنية والعسكرية لشركائها الدوليين. وفي هذا الصدد، فإننا نعتبر أنه من الأهمية بمكان أن يتوافق هذا العمل وقيمنا. ولهذا فقد وضعت المملكة المتحدة توجيهات

ولكنه أيضا أكثر تصميمًا من أي وقت مضى على تحدي القيم المشتركة التي تأسست عليها الأمم المتحدة.

ولذلك، ترحب المملكة المتحدة بالدعوة إلى اتباع نهج أكثر شمولًا لإزاء مكافحة الإرهاب - نهج شامل من حيث عدد البلدان التي تعمل معا لضمان هزيمته ونهج شامل من حيث مجموعة الأدوات التي نستخدمها في كفاحنا ضده.

وعند مواجهة تهديد إرهابي، فإنه لا مفر من الرد العسكري في بعض الأحيان، ولكن يجب علينا أن ندرك أيضا الصلة بين عدم الاستقرار والإرهاب وضرورة التصدي للمظالم والفقر اللذين يسعى الإرهابيون إلى استغلالهما لاجتذاب الناس إلى التطرف وتجنيدهم. وفي اليمن، على سبيل المثال، نحن بحاجة إلى زيادة فرص الوصول إلى العدالة والحصول على الوظائف والخدمات الأساسية من أجل معالجة هذه المظالم. وفي الصومال، فإن عمل وزارتنا للتنمية الدولية في دعم تدريب الشرطة وتجربة لجان سلامة المجتمعات المحلية وضمان الحصول على الرعاية الصحية والمساعدة الإنسانية يقوم بدور حاسم في مواجهة التهديدات الإرهابية. والمملكة المتحدة حريصة على مواصلة دعمها لحكومة الصومال الجديدة في جهودها من أجل ضمان السلام والأمن الدائمين في شرق أفريقيا، بالاستفادة من نجاح مؤتمر لندن بشأن الصومال الذي عقد في العام الماضي.

لذلك، يجب أن تظل جهودنا الأوسع نطاقا لمكافحة الإرهاب مشتملة على العمل لانتشال البلدان من الفقر وبناء الاستقرار. وذلك يتطلب منا اتباع نهج كلي وشامل حقا، يجمع بين العمل في مجالات الدبلوماسية والتنمية والدفاع من أجل مكافحة الإرهاب.

ويجب ألا ننسى أن التمويل هو شريان الحياة للشبكات الإرهابية. وقطع هذا التمويل عنصر أساسي في مكافحة الإرهاب. ولذا، فإننا نرحب بعمل الأمم المتحدة والهيئات

الإرهاب ونتطلع إلى أن يسفر عن مزيد من التعاون العملي. وبالمثل، فإننا نرحب بمساهمة الأمم المتحدة الهامة في أعمال المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب.

سيدتي الرئيسة، أود أن أشكركم مرة أخرى على اغتنام فرصة توليكم رئاسة مجلس الأمن لإلقاء المزيد من الضوء على هذه المسألة الهامة. تظل المملكة المتحدة مصممة على العمل مع الزملاء في مجلس الأمن وأعضاء الأمم المتحدة عامة وهيئات الأمم المتحدة الرئيسية المختصة بمكافحة الإرهاب من أجل تعزيز جهودنا الجماعية الشاملة لمكافحة الإرهاب.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر البارونة وارثي على بيانها الشامل وعلى دعمها.

السيد تشوى تيانكاوي (الصين) (تكلم بالصينية): تعرب الصين عن امتنانها لباكستان على اقتراحها هذه المناقشة المفتوحة بشأن مكافحة الإرهاب. أشكركم، سيدتي الرئيسة، على تكبدكم مشاق السفر إلى نيويورك لترؤس هذه المناقشة. وأشكر كذلك الأمين العام بان كي - مون على إحاطته الإعلامية.

إن باكستان في طليعة المكافحة الدولية للإرهاب. فالجهود الجبارة التي قامت بها والتضحيات الهائلة التي قدمتها في هذا الصدد يعترف بها العالم بأسره. في ١٠ كانون الثاني/يناير، وقعت عدة انفجارات في مدينة كويتا في مقاطعة بلوشستان الباكستانية، مما تسبب في خسائر فادحة في الأرواح. تدين الصين تلك الهجمات بشدة. نود الإعراب عن عن خالص تعازينا وصادق مواساتنا للجرحى ولأسر الضحايا. تشجب الصين الإرهاب بجميع أشكاله، وسوف تواصل دعم حكومة باكستان وشعبها في جهودهما الرامية إلى الحفاظ على الاستقرار الوطني ومكافحة الإرهاب.

إرشادية محددة لذلك، ألا وهي التوجيهات الإرشادية المتعلقة بالمساعدات الأمنية والعادلة لما وراء البحار من أجل ضمان توافق جميع أنشطتنا فيما وراء البحار في مجال مكافحة الإرهاب مع معاييرنا الأساسية لحقوق الإنسان. تخضع جميع مقترحات المساعدات الأمنية والعادلة لما وراء البحار الآن لهذه التوجيهات الإرشادية.

تخطى الأمم المتحدة بوضع متميز لقيادة وتنسيق المكافحة العالمية للإرهاب. وتوفر قرارات الأمم المتحدة الإطار للنشاط الدولي في مكافحة الإرهاب، وتعمل هيئات الأمم المتحدة هنا في نيويورك وحول العالم بجد بشتى الطرق للمساعدة في تخفيف خطر الإرهاب الذي يواجهنا جميعا. وترحب المملكة المتحدة بالجهود التي تبذلها جميع هذه الكيانات في المساعدة على إنشاء الإطار القانوني لمكافحة الإرهاب من خلال معالجة الظروف التي يمكن أن تؤدي إلى التطرف العنيف، ومن خلال اتخاذ تدابير عملية للمساعدة في منع الهجمات الإرهابية.

ولكن مع هذا العدد الكبير جدا من الهيئات الدولية المشاركة في هذا الجهد، ٣١ كيانا منفصلا في مجملها، فإن ثمة ما يدعو للخوف من ألا يتم تنسيق النشاط كما ينبغي. ولذلك فإننا نواصل دعم دعوة الأمين العام لتعيين منسق للأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب والذي نعتقد أنه يمكن أن يزيد من تأثير جهود الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب ويساعد على تعزيز نهج شمولي حقا. نحن بحاجة إلى الولاية الصحيحة، وعلينا التفكير مليا في أفضل السبل لاستخدام الموارد المتاحة، غير أننا نظل مقتنعين بأن زيادة فعالية التنسيق داخل المنظمات وفيما بينها أمر حاسم لنجاحنا في مواجهة التهديد الإرهابي العالمي.

ومن المهم أيضا أن تواصل الأمم المتحدة السعي للعمل بفعالية وبأفضل طريقة تنسيق ممكنة مع المنظمات المتعددة الجنسيات الأخرى العاملة في مجال مكافحة الإرهاب. ونرحب بالحوار المعتاد بين الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة في مكافحة

الإرهاب من دون الدعم العالمي. ولذلك، يجب على المجتمع الدولي أن يقدم المزيد من المساعدات للبلدان النامية التي تعاني من نقص في القدرات، مع احترام رغبتها.

ثانياً، نحن بحاجة إلى الاستفادة من دور الأمم المتحدة ومجلس أمنها بوصفها القناة الرئيسية للتعاون. الإرهاب يشكل تهديداً للسلام والأمن العالميين. وتؤيد الصين الدور الهام للأمم المتحدة ومجلس أمنها في تنسيق الجهود الوطنية وتشكيل استجابة عالمية. من المهم أن تلتزم البلدان التزاماً كاملاً بقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وأن تنفذ بالكامل استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. نحن نرحب بإنشاء مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، ونأمل أن يكون هناك تنسيق أفضل وتعاون أكبر بين وكالات مكافحة الإرهاب المختلفة للأمم المتحدة.

ثالثاً، نحن بحاجة إلى اتباع نهج شامل في معالجة الأسباب الجذرية فضلاً عن أعراض هذه الآفة. إن الإرهاب هو نتاج لمجموعة معقدة من العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية؛ ولا يمكن القضاء عليه بالوسائل العسكرية وحدها. يجب أن تقترن جهود مكافحة الإرهاب بالنمو الاقتصادي والتسوية السلمية للتراع الإقليمي. وينبغي أيضاً أن يكون هناك المزيد من الحوار والتبادلات بين مختلف الحضارات والأديان والجماعات الإثنية، بغية تعزيز التفاهم المتبادل والتسامح والتعايش السلمي. ويجب استخدام نهج شامل يتضمن الوسائل السياسية والاقتصادية والدبلوماسية من أجل القضاء على الأسباب الجذرية للأنشطة الإرهابية.

رابعاً، علينا شجب المعايير المزدوجة. الإرهاب هو العدو اللدود للبشرية جمعاء. ويجب إدانة ومكافحة الأنشطة الإرهابية بالقوة، أياً كان مكان وزمان ارتكابها وأياً كان مرتكبوها وأياً كانت ذريعتها. وينبغي ألا تتم معالجتها بصورة مختلفة. ينبغي ألا تتحدد مكافحة الإرهاب بالأيديولوجية وألا تقترن ببلدان

إن انعقاد هذه الجلسة لشهادة قوية على موقف باكستان المسؤول تجاه موضوع مكافحة الإرهاب. وتقدير الصين هذا الجهد تقديراً كاملاً. إنني على ثقة من أن اجتماعنا اليوم سيساعد على تعزيز توافق الآراء الدولي والإسهام في التعاون الدولي في مجال مكافحة الإرهاب.

في أعقاب الأحداث التي وقعت في ١١ أيلول/سبتمبر، اعتمد مجلس الأمن سريعاً القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، الذي أدى إلى إنشاء لجنة مكافحة الإرهاب. ويعكس ذلك العزم الراسخ للمجتمع الدولي على مكافحة الإرهاب. في السنوات التي تلت ذلك، تم إحراز بعض التقدم، وبدأ خطر بالإرهاب في الانحسار بصورة عامة. ومن ناحية أخرى، فإن الحالة اليوم في غاية الخطورة. فقد استشرت الأنشطة الإرهابية في أجزاء معينة من العالم، بينما توفر الاضطرابات في مناطق معينة أخرى منافذ لتسلل الإرهابيين.

لقد شهدنا تطورات جديدة فيما يتعلق بالمنظمات الإرهابية. فقد انخفض متوسط العمر للعناصر الإرهابية، والأساليب المتبعة أصبحت أكثر تنوعاً، واتحدت بعض المنظمات لتكوين شبكات إرهابية. باختصار، فإن منابع الإرهاب أبعد من تكون قد جفت بينما يظل التعاون الدولي لمكافحة الإرهاب معركة طويلة وشاقة.

وتوفر المناقشة المفتوحة اليوم فرصة ثمينة لاستكشاف سبل فعالة وشاملة لمكافحة الإرهاب. وأود أن أبين المواقف التالية لحكومي بشأن التعاون الدولي لمكافحة الإرهاب.

أولاً، نحن بحاجة إلى الاحترام الكامل للسيادة والسلامة الإقليمية للبلدان المعنية. في مجال مكافحة الإرهاب، من المهم الالتزام بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة؛ واحترام الاستقلال والسيادة والسلامة الإقليمية للبلدان؛ والاستماع الكامل إلى وجهات نظرها وآرائها؛ وتنفيذ التعاون الدولي على أساس المساواة والمنفعة المتبادلة. لا يمكن استدامة مكافحة

لقد أحرز العالم تقدما كبيرا في مجال مكافحة الإرهاب. ومع ذلك، فإنه لا يزال هناك طريق طويل ينبغي أن نمضي فيه. وينبغي أن يواصل المجتمع الدولي السعي بلا كلل - مع اتخاذ نهج شامل - من أجل القضاء على التهديدات الإرهابية. وتتعهد الصين بمواصلة جهودها تحقيقا لتلك الغاية.

السيد العمراني (المغرب) (تكلم بالإنكليزية): أود أولا أن أعرب عن تقديرنا العميق لباكستان على الدعوة إلى عقد مناقشة خاصة في ظل رئاستها لمجلس الأمن بشأن الموضوع الهام المتعلق باتباع نهج شامل لمكافحة الإرهاب. وتشاطر المملكة المغربية التزام باكستان بتعزيز الكفاح الدولي ضد الإرهاب. وترحب بالورقة المفاهيمية التي أعدها الوفد الباكستاني لمناقشتنا اليوم (S/2013/3). وأود أيضا أن أشكر الأمين العام لإحاطته الإعلامية المتعمقة، وأثني على التزامه بتعزيز الدور القيادي للأمم المتحدة في مجال مكافحة الإرهاب، فضلا عن تعبئة الموارد والخبرات لتعزيز قدرة الدول الأعضاء. لقد تمكن المجتمع الدولي على مدى السنوات القليلة الماضية من تحقيق توافق أقوى في الآراء، إلى جانب بناء استراتيجيات فعالة وهياكل قوية بهدف الاستجابة بشكل أفضل للإرهاب. وقد عطلت تلك الجهود الهياكل الإرهابية، وأحبطت عددا من المؤامرات الإرهابية، علاوة على إضعاف القيادة المركزية لكبرى الجماعات الإرهابية. ومع ذلك، فإن اتجاهات وأساليب الإرهاب الدولي لا تزال متطورة، في حين تواصل الجماعات الإرهابية تكييف طريقة عملها على نحو مستمر. إن الجماعات الإرهابية قد تمكنت من وضع خطط عمليات تتسم بطابع إقليمي أكثر من ذي قبل، إلى جانب تعزيز الروابط بين الإرهابيين وشبكات الجريمة المنظمة عبر الوطنية، بالإضافة إلى زيادة قدرتها على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

محددة أو حكومات بعينها أو إثنيات أو معتقدات دينية معينة. وفي هذه المسألة، يتعين على المجتمع الدولي تحقيق توافق أكبر في الآراء وأن يتكلم بصوت واحد.

ما برحت الصين تعاني من الإرهاب. وعلى مدى سنوات نفذت الحركة الإسلامية لشرق تركستان والجماعات المرتبطة بها العديد من الهجمات الإرهابية العنيفة ضد الصين. وقد أسفرت تلك الهجمات عن خسائر بشرية فادحة علاوة على الخسائر الاقتصادية في بلدي. وهناك الكثير من الأدلة القطعية على ذلك. وتشكل تلك الهجمات تهديدات خطيرة، ليس لأمن الصين الوطني فحسب، بل أيضا للسلام والاستقرار في منطقتنا. وينبغي أن يتكاتف المجتمع الدولي في جهد موحد لمكافحةها.

لقد اضطلعت الصين بدور نشط وعلى نحو مستمر في عمليات التبادل الدولية بشأن التعاون في مكافحة الإرهاب. فقد وقّعت حكومة بلدي ١٢ اتفاقية دولية ذات صلة، في إطار الأمم المتحدة، فضلا عن توشي الأمانة في تنفيذ القرارات ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٣٧٣ (٢٠٠١). وقدمت الصين أيضا عملا بالفقرة ٦ من القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، سبعة تقارير إلى لجنة مكافحة الإرهاب توثق تنفيذ الصين للقرار أعلاه، فضلا عن توثيق آخر تقدم أحرزته في مساعيها لمكافحة الإرهاب.

وشاركت الصين أيضا بدور نشط في التعاون الدولي في مجال تمويل مكافحة الإرهاب. فقد وقّعنا ٢٠ مذكرة تعاون مع وكالات الاستخبارات المالية الأجنبية، علاوة على انضمامنا إلى فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية، والمجموعة الأوروبية الآسيوية المعنية بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وفريق آسيا والمحيط الهادئ المعني بغسل الأموال. وقدّمنا أيضا - بما تسمح به قدرتنا - المساعدة المادية وخدمات التدريب بهدف دعم جهود مكافحة الإرهاب التي تبذلها البلدان النامية الأخرى.

استعدادنا لمواصلة المناقشات بشأن جميع المقترحات التي تسعى إلى زيادة تعزيز تماسك وتنسيق وفعالية جهود الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، بما في ذلك اقتراح الأمين العام بشأن تعيين منسق للأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب. وبالمثل، ينبغي للأمم المتحدة استكشاف سبل أفضل للتفاعل مع المبادرات المتعددة الأطراف الأخرى التي تشارك بنشاط في الكفاح العالمي ضد الإرهاب.

وأود أن أنوه في ذلك الصدد، بالعمل الهام الذي اضطلعت به المبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي فيالسعي إلى تحسين القدرات الوطنية والدولية في مجال الوقاية من الأحداث الإرهابية النووية والكشف عنها في وقت مبكر، فضلا عن الاستجابة لها. وأذكر على وجه الخصوص آخر اجتماع لها عقد في الرباط. ونود أيضا إبراز الإنجازات الهامة التي حققها المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب في وقت مبكر، وخصوصا مذكرة الرباط بشأن الممارسات الجيدة المتعلقة بمكافحة الإرهاب بطريقة فعالة في قطاع العدالة الجنائية، التي اعتمدت في العام الماضي.

وقد أنشأ المغرب نهجا شاملا ومتعدد الأبعاد لمكافحة الإرهاب، يستند إلى التزامه في وقت مبكر بالإسهام بصورة فعالة في صون السلم والأمن على جميع المستويات. وتسترشد الاستراتيجية بتمسك المغرب بقيم التسامح وحقوق الإنسان والحريات الأساسية وسيادة القانون. ويتسق ذلك النهج أيضا مع استراتيجية الأمم المتحدة، فضلا عن توافقه مع ميثاق الأمم المتحدة وقراراتها ذات الصلة، وغيرها من الصكوك القانونية الدولية التي انضم إليها المغرب.

وقد تحول ذلك النهج الاستباقي المغربي بطريقة ناجحة إلى تدابير حازمة ووقائية في مجال إنفاذ القانون، إلى جانب وجود نظام للعدالة مخصص لمكافحة الإرهاب، علاوة على

والإرهاب ظاهرة معقدة للغاية ومتعددة الأبعاد، ويجب علينا التصدي لها عبر تجدد توافق الآراء والتعاون بصورة فعالة. ولكي تكون استجابتنا الجماعية للإرهاب فعالة، فإنه يجب عليها أن تقوم على اتباع نهج شامل واستراتيجيات مخصصة على الصعد الوطني والإقليمي والدولي.

لقد تمكنت الأمم المتحدة - باعتبارها الإطار المتعدد الأطراف المناسب والمشروع - من وضع هيكل قوي لمكافحة الإرهاب. وأبدى مجلس الأمن على مدى العقد الماضي عزمًا ملحوظًا على مكافحة الإرهاب عبر اتخاذ عدد كبير من القرارات. ولا يزال المجلس يعزز عمل لجان مكافحة الإرهاب. ويلتزم المغرب، بصفته رئيسًا للجنة مكافحة الإرهاب، بالعمل مع جميع الدول الأعضاء لتعزيز الإجراءات التي اتخذتها لجنة مكافحة الإرهاب لترسيخ نهج استراتيجي شفاف، فضلا عن زيادة تيسير وتنسيق تقديم المساعدة التقنية التي تعزز قدرات الدول الأعضاء في مجال مكافحة الإرهاب.

وتتوفر لدينا اليوم الأدوات والصكوك القانونية معا. وأعتقد أن استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، التي اعتمدها الجمعية العامة في عام ٢٠٠٦، تمثل القرار الأكثر شمولًا وفعالية الذي اتخذته المجتمع الدولي بهدف القضاء على ذلك التهديد الخطير، وتحسين إجراءات الأمم المتحدة. ونثني أيضا على فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب التابعة للأمم المتحدة على الجهود المستمرة التي تبذلها لتنسيق الدعم الدولي.

وعلى الرغم من تلك التطورات الإيجابية، فإن الإرهاب لا يزال يشكل تهديدا واضحا للسلم والأمن الدوليين. ويجب على الأمم المتحدة أن تكثف جهودها، وتواصل تكييف استجابتها للأنماط الجديدة من الإرهاب، بالإضافة إلى تنويع شراكتها مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. ونكرر في ذلك السياق - على منوال تكرار الوفود الأخرى هذا الصباح - تأكيد

وعلى الصعيد الإقليمي، اسبحوا لي أن أكرر دعوتنا إلى إطار مستدام للحوار والتعاون والتضامن - حوار يشمل جميع دول الساحل والمغرب العربي من أجل معالجة الحالة الحرجة في منطقة الساحل بطريقة كلية وفعالة. نحن بحاجة إلى تحمل المزيد من المسؤولية المشتركة والتعاون الشامل والشراكة البناءة لمواجهة تلك التحديات.

وفي الختام، ينشأ الإرهاب عن مجموعة معقدة من العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية المترابطة. ولدى مكافحة الإرهاب، ينبغي ألا نغفل ضرورة معالجة الأسباب الكامنة عن طريق تعزيز الإصلاح السياسي والتنمية البشرية ورفع الظلم الاجتماعي وتسوية النزاعات الإقليمية. وتوفيراً للحلول المستدامة، لا بد من التصدي للإرهاب بطريقة كلية لا تعتمد على التدابير العسكرية وتدابير إنفاذ القانون فحسب، بل وتشدد على البعد الإنساني للتعاون.

ولذلك نعتقد اعتقاداً راسخاً أن الأمم المتحدة ينبغي أن تظل الإطار المركزي للمضي قدماً بفعالية في مكافحتنا للإرهاب. ونحن مقتنعون أيضاً بأن الاستراتيجيات الوطنية لمكافحة الإرهاب ينبغي أن تشمل التعاون الإقليمي ودون الإقليمي المنتظم والكفء.

ونتمشياً مع قيمه ومبادئه، يعتزم المغرب أن يبقى شريكاً ملتزماً فاعلاً وكاملاً للأمم المتحدة والمجتمع الدولي بأسره في مكافحة العالمية لآفة الإرهاب.

لا يمكن الإعراب عن التزامنا بصورة أفضل من كلام صاحب الجلالة محمد السادس، ملك المغرب:

”في ما يتعلق بمكافحة الإرهاب، سيواصل المغرب تنفيذ استراتيجية شاملة ومتعددة الأبعاد، يدعم ويكمل فيها الأمن والإصلاحات الديمقراطية وجهود التنمية بعضها بعضاً. وفي إطار هذه الاستراتيجية سيجري أيضاً

تنفيذ مبادرات وطنية تهدف إلى التصدي لمختلف العوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية ذات الصلة.

ويقوم نهجنا الفعال على سلسلة من لبنات البناء الأساسية، وخصوصاً ما يتعلق برفض جميع المواطنين المغاربة رفضاً قاطعاً لاتخاذ الإرهاب والعنف وسيلة لتحقيق الأهداف السياسية. وبفضل التزامنا الراسخ بمواصلة الإصلاحات الديمقراطية بطريقة لا رجعة فيها، إلى جانب تحقيق التنمية البشرية باعتبارها أولوية مشتركة وهامة، فقد توفر للمغرب اليوم أفضل ضمان للوقاية من انتشار التطرف العنيف.

وقد كرس المغرب اهتماماً والتزاماً على قدم المساواة بمنع انتشار الإرهاب والتطرف على المستوى الإقليمي. وما فتئ المغرب يحذر المجتمع الدولي على مدى سنوات من الحالة المتدهورة في منطقة الساحل التي لا تزال تواجه تحديات معقدة متعددة الأبعاد ومترابطة في ذات الوقت. فقد أصبحت منطقة الساحل اليوم محورا للأنشطة المثيرة للقلق، التي تشمل الجماعات الإرهابية والمتطرفة التي تهدد استقرار وأمن الدول في منطقة الساحل وغرب أفريقيا والمغرب العربي وما يتجاوزها.

قبل عام، شهدت دولة مالي الجزء الشمالي من أراضيها يسقط تدريجياً في أيدي الجماعات الإرهابية المتطرفة المسلحة. يقع ثلثاً أراضيها الآن في قبضة العناصر الإرهابية التي تتزايد ثقتها باطراد، نظراً لبطء استجابة المجتمع الدولي لطردها. وتجلى هذا الموقف في تصرفاتها الأسبوع الماضي عندما خرقت وقف إطلاق النار القائم بحكم الأمر الواقع منذ ستة أشهر، متحدياً بذلك القرارات التي اتخذها مجلس الأمن. وإثر هذه التطورات المقلقة، يؤيد المغرب النداء الذي وجهته حكومة مالي مؤخراً من أجل المساعدة الخارجية في مكافحة العناصر الإرهابية والاستجابة التي يجري توفيرها حالياً من جانب الشركاء الثنائيين.

مصادر جديدة للتمويل. يندمج الإرهاب بشكل أكثر إحكاما في الجريمة المنظمة، بما في ذلك في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل. وليس من قبيل المصادفة أن أصبحت التحديات الإجرامية في هذه المنطقة في بداية العام الماضي موضوع جلسة مفتوحة للمجلس (انظر S/PV.6765).

لا تزال أنشطة تنظيم القاعدة وحركة الطالبان في منطقة أفغانستان - باكستان تولد تهديدات إرهابية عبر الحدود، إلى جانب الإنتاج والاتجار غير المشروعين بالمخدرات.

الإرهاب خصم غير تقليدي. فالمنظمات الإرهابية، خلافا للدول، ليس عليها التزامات دولية، ولا تتحمل مسؤولية تجاه المجتمع وتعمل بموجب مرجعيات وممارسات أخلاقية أخرى. وبمساعدة تكنولوجيات المعلومات الحديثة وشبكة الانترنت، أشاع الإرهابيون بنشاط أيديولوجيتهم من أجل تجنيد المتمردين وتنظيمهم وتدريبهم.

والاتجاه الخطير جدا هو الإصرار على نشر الأيديولوجية الإرهابية والتطرف العنيف الذي يرى غالبا في التدخلات الغفل على الشبكات الاجتماعية، تحت شعارات الديمقراطية والإصلاح التي تدعو إلى تنظيم الاحتجاجات في الشوارع. لا بد من أن نشعر بالقلق إزاء بث وسائط الإعلام التي تبين الحشود غير الراضية تحتج تحت رايات تنظيم القاعدة وصور أسامة بن لادن.

ويساورنا القلق بالمثل إزاء محاولات أنصار تنظيم القاعدة وغيره من المنظمات الإرهابية التسلل إلى الحكومات والمنظمات المدنية. وفي ضوء هذه الخلفية، يثير تيار مدمر متنامي من التطرف توترات خطيرة بين الأديان في مختلف المناطق، مما يهيئ ظروفا مواتية لاجتذاب أعضاء جدد - خاصة من الشباب - للانضمام إلى هذه الحركات.

تشجيع الإبداع الثقافي والفكر المستنير، مع الالتزام التام بسيادة القانون والمساواة أمام القانون والنظام القانوني للدولة“.

السيد زميفسكي (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): أود، بادئ ذي بدء، أن أعرب عن تقديري للرئاسة الباكستانية على مبادرة عقد هذه الجلسة للمجلس عن تعزيز النهج الشامل لمكافحة الإرهاب. يؤيد الاتحاد الروسي هذا النهج من خلال التدابير الوطنية والنهوض بالتعاون الدولي في مجال مكافحة الإرهاب في إطار الدور التنسيقي الرئيسي للأمم المتحدة ومجلس الأمن.

إننا نعتبر جلسة اليوم توضيحا عمليا لهذا المسار العام ومواصلة منطقية للجلستين الخاصتين اللتين عقدهما مجلس الأمن بشأن مكافحة الإرهاب في العام الماضي (انظر S/PV.6765 و S/PV.6890).

من المؤسف أن تهديد الإرهاب لم يتناقص. قبل أيام قليلة، أدى عدد من الأعمال الإرهابية الوحشية في باكستان إلى سقوط العديد من الضحايا. نعرب عن تعازينا لذوي من فقدوا أرواحهم، وتضامننا معهم وتمنياتنا بالشفاء العاجل للضحايا.

يتكيف الإرهاب بسرعة مع الوقائع الجديدة ويتخذ بعدا وخطورة جديدين. وترد التقارير عن الأعمال الإرهابية بمزيد من التواتر من مناطق لم تتعرض سابقا لهذه الأعمال. إننا نواجه تحديا عالميا خطيرا للنظام والحضارة العالميين المعاصرين يصعب التنبؤ به ويهدد السلم والأمن الدوليين.

تتراكم المشاكل الخطيرة الجديدة في مجال أمن مكافحة الإرهاب، تثيرها حالات النزاع في شمال أفريقيا والشرق الأوسط ومنطقة القرن الأفريقي. أدى هذا إلى ازدياد أنشطة الجماعات الإرهابية، بما في ذلك التشريد عبر الحدود وحيازة الأسلحة بسرعة - معظمها من الترسانات الليبية - وإيجاد

التعاون مع الجمعية العامة، دون المساس بالدور المستقل والفعال للمجلس في هذا المجال.

ونعلق أهمية كبيرة على عمل لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، بشأن مكافحة الإرهاب، ولجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرارين ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٩ (٢٠١١) بشأن تنظيم القاعدة وما يرتبط به من أفراد وكيانات، ولجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٩٨٨ (٢٠١١).

ونلاحظ أن المجلس، بموافقته في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ على قرارين بشأن تنظيم القاعدة وحركة الطالبان، أبقى تركيزه منصبا على آليات الجزاءات القائمة من أجل مكافحة التهديدات الإرهابية المؤكدة الناشئة عن هاتين المنظمتين.

وينبغي للتدابير التي تكفل شفافية تلك الجزاءات وتسمح بحرية العمل أن تعزز الفعالية وتزيد من الدعم لنوعية العمل في مكافحة حركة طالبان وتنظيم القاعدة.

ويتحتم علينا دوليا أن نمنع تقديم أي نوع من المساعدة للإرهابيين، سواء كانت عسكرية أو تقنية أو مالية. والدول التي تتجاهل هذا الالتزام سوف تجد انه يرتد عليها في نهاية المطاف، وسوف تدفع من حياة مواطنيها إرضاء للإرهاب. وثمة مهمة من المهام الملحة التي نواجهها هي كفاءة التنفيذ التام للقرار ٢٠١٧ (٢٠١١)، الذي اتخذ بمبادرة من روسيا، والذي يدعو إلى مجموعة من التدابير الرامية إلى مكافحة انتشار الأسلحة غير المنضبطة في ليبيا، ولا سيما منظومات الدفاع الجوي المحمولة. فلقد أصبحت هذه المنطقة مصدرا خطيرا للغاية لدعم التنظيمات الإرهابية والإجرامية، ليس في منطقة الصحراء - الساحل فحسب، ولكن أيضا أبعد بكثير من حدودها.

ومن الاتجاهات المثيرة للانزعاج الشديد اتجاه اندماج الإرهاب في الصراعات المسلحة الإقليمية وغيرها من الصراعات المسلحة القائمة حاليا، كما تجلى، على سبيل المثال، في مالي. وتحت راية الانفصال، يهدد الإرهاب بشكل مباشر السلامة الإقليمية للدول، ومن ثم يقوض دعائم السلم والأمن الدوليين. ومن المشجع أن المجتمع الدولي، في تحييده لتهديد الإرهاب في هذا البلد - كما تجلى على نحو خاص في مشاورات المجلس أمس - يتبع نهجا موحدا. وفي الوقت نفسه، لا يسعنا إلا أن نشعر بالقلق إزاء عدم التوصل إلى موقف مشترك للمجلس في ما يتعلق بإدانة الأعمال والتهديدات الإرهابية في سوريا، ولا سيما في ظل النفوذ المتنامي للمنظمات الإرهابية المرتبطة بالقاعدة بين صفوف المعارضة.

يتطلب الطابع عبر الوطني للتهديدات الإرهابية القائمة حاليا تضافر جهود المجتمع الدولي لكفالة التعاون الفعال في التصدي لهذا التحدي الخطير. بذل جهد محمود في هذا السياق، هو، إنشاء الاستجابة العالمية الجماعية لتحديات الإرهاب التي تشمل سندا قانونيا قويا، علينا توسيع نطاق المشاركة فيه. وعلى ذلك الأساس، أنشئ نموذج للتعاون المؤسسي الموسع في إطار الدور التنسيقي الرئيسي للأمم المتحدة.

تتطور الجهود الإقليمية ودون الإقليمية والثنائية لمكافحة الإرهاب بصورة ديناميكية. وأدى نطاق ونتائج هذا العمل، بدوره، إلى تحسين التعاون في مجال إنفاذ القانون على الصعيد الدولي والإقليمي والثنائي. ونتيجة لذلك، أعيقت إلى حد كبير إمكانيات المنظمات الإرهابية من خلال وضع العقوبات أمام انتشار أعمالها وحرمانها من قنوات الدعم المالي واللوجستي المهمة.

ومع ذلك، تظل التحديات في توفير الاستجابة الملائمة وحسنة التوقيت للتهديد المتغير الذي يشكله الإرهاب قضية ذات أولوية للأمم المتحدة ومجلس الأمن. نحن نؤيد تعزيز

مثل Kavkazcenter.com، وتنظيم Imarat Kavkaz الارهابي الذي يتخذ من السويد مقرا له لنشر المعلومات، أن تشمل كذلك وضع اتفاق عالمي كأساس لمكافحة استخدام الفضاء الالكتروني لأغراض إجرامية وإرهابية وغيرها، من خلال تنظيم التعاون العملي، وبناء الثقة في هذا المجال.

ويزيد الإرهاب الناجم عن أسلحة الدمار الشامل من التهديد للسلم والأمن الدوليين، وتتصف خطوات منع الإرهاب النووي بأهمية خاصة. ومن الضروري توسيع نطاق مشاركة الدول في الاتفاقيات الرئيسية للأمم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية، وفي المبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي، وفي تنفيذ قرارات مؤتمر قمة الأمن النووي الذي انعقد في سول. وينبغي للجنة المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) أن تؤدي دورا هاما في تحقيق هذه الأهداف.

وتعتزم روسيا مواصلة تقديم الدعم النشط لجهود مكافحة الإرهاب تحت رعاية الأمم المتحدة، بما في ذلك عن طريق ما يتحلى به خبراءنا من خبرة وممارسة. وفي تشرين الأول/أكتوبر، استقبلنا بعثة من المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب بغية تقييم تنفيذ بلدنا للأحكام الفردية التي يتضمنها قرارا مجلس الأمن لمكافحة الإرهاب، ١٣٧٣ (٢٠٠١) و ١٦٢٤ (٢٠٠٥). وظهرت نتائج الزيارة التزام روسيا بالعمل على زيادة التعاون الدولي في هذا المجال تحت رعاية الأمم المتحدة، وأكدت مساهمتنا، كعضو دائم في المجلس، في تطوير المعايير الدولية والنهوض بها في الميدان.

ونحن نرى أن الوقاية الاجتماعية والاقتصادية واحدة من أهم أولويات مكافحة الإرهاب اليوم، وأنها مستحيلة دون تدابير قوية مستهدفة ترمي إلى رعاية الناس وكفالة حقوقهم وحمايتهم، بما في ذلك الحق في وجود كرم وآمن، وفي تقديم تعويض لائق عن العمل الصادق. ويجب أن يكون الناس قادرين على رؤية بديل للإرهاب والأعمال الإجرامية

كما لا يزال من الأهمية بمكان تنفيذ الهدف المنصوص عليه في القرار ١٦٢٤ (٢٠٠٥) لمكافحة أيديولوجية الإرهاب، وذلك بخلق جو من الرفض التام لها داخل المجتمع العالمي. وبغية كسب عقول وقلوب الشعوب، من الضروري أن تجري هذه المكافحة على أساس تعميق الحوار بين الثقافات والتفاهم المتبادل بين الحضارات والأديان التي تقمع بشدة التحريض على الإرهاب في جميع أشكاله. لذلك، يجب أن نقيم تعاونا فعالا مع المجتمع المدني بغية القضاء على مظاهر التطرف العنيف والإرهاب في المراحل الأولى.

والهدف المتمثل في التنفيذ الشامل للاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب التي اعتمدها الجمعية العامة هو الآن أكثر أهمية من أي وقت مضى. فالاستراتيجية مزيج متناغم من النهج الصلبة واللين لمكافحة الإرهاب، ومن الأهداف الرفيعة المستوى لمختلف قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة. والنتائج التي أسفر عنها الاستعراض الثالث للاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب الذي انعقد في حزيران/يونيه من العام الماضي توفر إمكانيات إضافية للبناء على تحسين النهج المعقدة لمكافحة الإرهاب.

وفي سياق موضوع الجلسة المنعقدة اليوم، ومع مراعاة طابع التهديدات الإرهابية العالمية المتغير بسرعة، من المهم خصوصا أن يتخذ المجتمع الدولي تدابير ليس لمجرد الاستجابة بسرعة لحالات الأزمات، ولكن أيضا لمنعها تماما. ونعلق أهمية حيوية على المسائل المتعلقة بمنع الإرهاب وقمع إنتاج أيديولوجيات التطرف والعنف، بما في ذلك مكافحة التحريض على الإرهاب، فضلا عن منع استخدام وسائل الإعلام أو شبكة الإنترنت العالمية لأغراض إرهابية. ومن الحيوي أن نطور ردودا موحدة على التهديدات الإرهابية الجديدة، بما في ذلك الفضاء الإلكتروني. وينبغي للجهود العملية الرامية إلى الامتثال لطلبات مجلس الأمن بشأن حظر مواقع الدعاية للإرهاب،

الدولي لتوفير الأمن في مجال السياحة ازاء تهديدات الارهابيين والتهديدات الإجرامية الأخرى. وكجزء من الشراكة بين القطاعين العام والخاص، يجري الاعداد لمشروع تحت إشراف الأمم المتحدة ومعهد الأمم المتحدة الأقليمي لبحوث الجريمة والعدالة بغية منع تدفق المعادن الثمينة إلى أيدي الإرهابيين وغيرهم من المجرمين.

ومن الضروري أن تتواصل الجهود لتتبع المصادر المالية الداعمة للإرهاب وقطعها. وبناء على مبادرة روسيا، تعمل فرقة العمل للإجراءات المالية على مثل هذه المسائل ذات الصلة كالكشف عن التدفقات المالية من الإنتاج غير الشرعي للمخدرات الأفغانية والمتاجرة بها، التي يذهب جزء كبير منها لتمويل الإرهاب. وغني عن القول إن إيجاد حلول لهذه التحديات الجديدة ينبغي ألاّ يعتبر في أي حال من الأحوال تقويضا لعناصر إنفاذ القانون لمكافحة الإرهاب، بما في ذلك تبادل المعلومات، وعقد حلقات عمل وتنفيذ عمليات مشتركة ضد الإرهاب، والتعاون في المحاكمة الجنائية للإرهابيين وما ينتج عن ذلك من عقاب، وقمع تمويل الأسلحة وإيصالها وغير ذلك من أشكال الدعم، فضلا عن التعاون في تدريب الموظفين المؤهلين وتحسين التشريعات الوطنية.

إن هذه التحديات لا يمكن التصدي لها إلا على أساس التزام راسخ بالمبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة. وقبل كل شيء، نحن نتكلم عن احترام سيادة الدول، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وإدانة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، أينما وقعت أعمال الارهاب وأيا كان مرتكبوها، والامتناع عن دعم هذه الأنشطة الإجرامية في أي شكل من الأشكال. ومن غير المقبول على نحو قاطع الابتعاد عن الموقف المبدئي والموحد للمجتمع الدولي الذي يدين الإرهاب دون قيد أو شرط، ويعمل بنشاط على

الأخرى، وأن تتوفر لديهم الفرصة لاختيار التنمية والا بداع بوعي منهم. والاسهامات المقدمة لتحقيق مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية يمكن أن تأتي ليس من الدول فحسب، بل أيضا من هيئات الأمم المتحدة المناهضة للإرهاب، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، إلى جانب منظمات اقتصادية متخصصة مثل برنامج الأمم المتحدة الانمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، ومنظمة الأغذية والزراعة، واللجنة الاقتصادية لأوروبا، والهيئات الإقليمية مثل منظمة شانغهاي للتعاون، ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي، ورابطة الدول المستقلة. وسيفتح هذا النوع من التآزر فصلا جديدا في المنح الدولية، وسيجمع بين التنمية التعاونية ومكافحة الإرهاب والأعمال الإجرامية الأخرى.

ونعتقد أن من الأهمية الخاصة بمكان إشراك مجتمع الأعمال في هذه الجهود. ومن شأن التعامل مع تحديات منع الإرهاب أن يساعد على إضعاف الأساس الاجتماعي والاقتصادي للنشاط الإجرامي، الذي تكون جذوره عميقة تحديداً في الأماكن التي يسودها الفقر والبطالة وتفتقر إلى شروط الحياة الطبيعية. والشراكات مع الأعمال التجارية مفيدة أيضا لوضع تدابير فعالة تكفل حقوق ضحايا الإرهاب، بما في ذلك التعويض عن طريق نماذج التأمين وإعادة التأمين عبر الوطنية ضد أعمال الإرهاب الكبرى.

لقد كانت روسيا البائدة بمشروع دولي لقيام شراكة مع الشركات التجارية في مجال مكافحة الإرهاب. وبناء على اقتراح الرئاسة الروسية لمجموعة الثمانية، عقد مؤتمر كبير في موسكو عام ٢٠٠٦ لوضع أسس هذا التعاون وتنفيذ مشاريع عديدة في روسيا نفسها وعلى الصعيد الدولي. ونحن نرى ان من الأهمية بمكان حاليا دعم القرار الذي اتخذته لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية بمبادرة من روسيا في نيسان/أبريل عام ٢٠١٢، والقاضي ببدء العمل على إرساء أسس التعاون

العنيفة تشكل مخاطر جسيمة. إن تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية يشكل تهديدا دوليا كبيرا. وما فتئت القاعدة في المغرب الإسلامي ومنظمة الشباب تواصلان زعزعة الاستقرار وتستغلان الملاذات الآمنة في مالي، وفي منطقة الساحل والقرن الأفريقي، وتعملان على زعزعة استقرار المجتمعات وتعرقلان إيصال مواد الإغاثة الإنسانية الحيوية للملايين من البشر الذين بحاجة إليها. وقد شنت عناصر باكو حرام في نيجيريا العديد من الهجمات المميتة، بما في ذلك شن الهجمات على الأمم المتحدة. وما زالت الجماعات الإرهابية العابرة للحدود الوطنية نشطة في شمال أفريقيا، والعراق، وأفغانستان، وباكستان، وسوريا وفي أماكن أخرى.

وتُبرز قدرة الشبكات الإرهابية أن المبادرات الدبلوماسية والاقتصادية الطويلة الأجل والتعاون الدولي كلها لا غنى عنه على الدوام. ولئن كنا قد أحرزنا تقدما، فإن المجموعات الإرهابية تواصل التكيف وتتطور لتصبح محترفة في الأعمال الإجرامية، والانخراط في التهريب وغير ذلك من الأنشطة المحرمة لتمويل عملياتها. فعلى سبيل المثال، زادت القاعدة في المغرب الإسلامي من استخدامها لأعمال الخطف لأخذ الفدية لدعم تنظيمها وتمويل الهجمات الإرهابية. فالخطف من أجل الحصول على الفدية ليس عملا مروعا فحسب بالنسبة للضحايا وأسرهم، ولكنه يمثل تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين ومن المرجح أن يظل يمثل تحديا كبيرا في السنوات المقبلة. ويجب على المجتمع الدولي أن يفعل الكثير جدا لمكافحة هذه الآفة.

مع تزايد انتشار الخطر الإرهابي تقتضي الحاجة اليوم أكثر من أي وقت مضى وضع نهج استراتيجي وشامل لمكافحة الإرهاب. وتقر الولايات المتحدة بأن القوة، ولئن كانت ضرورية، لا تكفي لمكافحة الخطر بفعالية في الأجل الطويل. وعلينا أيضا أن نرتب أولويات بناء قدرات الدول

مكافحته. وعدم التقيد السياسي، في هذا الصدد، سيؤدي إلى زيادة موضوعية في مخاطر الإرهاب.

ومكافحة الإرهاب الدولي تظل أولوية من أولويات السياسة الخارجية لروسيا. ونحن نؤيد مشروع البيان الرئاسي الذي سيعتمد نتيجة الجلسة المنعقدة اليوم، والذي يشدد على أهمية تعزيز النهج الشامل للتعاون الدولي لمكافحة الإرهاب تحت رعاية الأمم المتحدة. ونود أن نواصل الحوار والتعاون البناء في هذا المجال مع جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، بهدف زيادة الثقة بالقانون الدولي والامتثال الصارم له.

السيدة رايس (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أشكرك، سيدتي، على عقد هذه الجلسة الهامة جدا. أود أيضا أن أشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية ومشاركته اليوم.

أود مرة أخرى أن أعرب عن أعمق التعازي على الهجمات المروعة التي وقعت في باكستان الأسبوع الماضي والتي أسفرت عن مقتل أكثر من ١٠٠ شخص. إن الولايات المتحدة تؤيد الشعب الباكستاني في إدانته الشديدة لهذه الأعمال الحمقى والوحشية التي من سوء الطالع تذكرنا بأن آفة الإرهاب لا تزال تلاحقنا جميعا. لذلك نقدر كثيرا استرعاء باكستان مرة أخرى اهتمام المجلس إلى هذه المسألة البالغة الأهمية.

إن مجلس الأمن إذ يتأمل في العقد الماضي، ما برح التزامه الدائم بمكافحة الإرهاب كبيرا. ولا نزال نشجع على اتباع نهج شامل في مكافحة الإرهاب، وتعزيز جهود مكافحة الإرهاب على الصُّعد الوطنية والدولية والإقليمية.

لا يمكن أن نكون راضين عن أنفسنا، حتى على الرغم من أن القاعدة التي تمثل صميم الإرهاب قد شهدت هزائم كبيرة، إذ أنها لا تزال موجودة وتمثل تهديدا لنا جميعا. وعلاوة على ذلك، فإن العناصر التابعة لها وغيرها من المجموعات الإرهابية

وقدما إلى التعاون الوثيق بين الأمم المتحدة ومركز هداية في أبو ظبي المتميز لمكافحة التطرف العنيف الذي يساعد الخبراء على تطوير الأدوات اللازمة لمكافحة أيديولوجية الإرهاب وإضعاف انتشار التطرف. ولا يزال من الأساسي لنهجنا تعزيز التعاون في الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات المتعددة الأطراف وضمان وضع الهياكل اللازمة لمكافحة الإرهاب في القرن الحادي والعشرين.

لقد عملت الأمم المتحدة بهمة لبناء توافق الآراء حول الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب وتقديم المساعدة التقنية لتعزيز القدرات في العالم أجمع. وتقوم الأمم المتحدة بدور حيوي بوصفها منتدى لتعزيز العمل الجماعي لمكافحة الإرهاب. وترحب الولايات المتحدة بمبادرة الأمين العام إلى تعيين منسق للأمم المتحدة لشؤون مكافحة الإرهاب وتوحيد هيكل الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب بحيث يتم نشر الخبرة الفنية والموارد على أكفأ نحو ممكن.

ونأمل حتى في قيام تعاون أكبر بين الأمم المتحدة والمنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب في السنة المقبلة إذ أن المنتدى يعمل على تعزيز تنفيذ وثائقه الإطارية بشأن سيادة القانون والسجون ومنع أعمال الخطف للحصول على فدية. ونتوق إلى العمل في مجلس الأمن ومع الدول الأعضاء لزيادة تعزيز تنفيذ نظام الجزاءات المفروض على القاعدة.

وثمة عبرة رئيسية مستقاة من العقد الماضي وهي القيمة الهامة التي يمكن للمجتمع المدني أن يضيفها إلى جهود مكافحة الإرهاب. فقد قام الضحايا وجمعيات الضحايا، على سبيل المثال، بدور هام في منع الإرهاب. ونشجع جميع الجهات الفاعلة المعنية التابعة للأمم المتحدة على زيادة انخراطها في المجتمع المدني ودعمه لغايات مكافحة الإرهاب ومكافحة التطرف العنيف.

وتعزيز الحكم الصالح والمؤسسات المدنية، والنهوض بالتنمية الاقتصادية واستحداث الوظائف، ومكافحة التطرف وتقليص حدة نداء العنف وإضعاف خطوط امداد المجندين الإرهابيين لكي يتسنى للدول الأعضاء ومواطنيها أن يكونوا مجهزين على نحو أفضل للتصدي للمخاطر داخل حدودهم ومناطقهم.

وفي الوقت نفسه، زادت الولايات المتحدة من مساعدتها في بناء القدرات لكي تساعد البلدان في ضمان أمن حدودها، وإحباط الهجمات، ومحاكمة الإرهابيين والذين يخضونهم والقضاء على التطرف وأسبابه الجذرية. لقد قمنا في العام الماضي وحده بتدريب أكثر من ٨٠٠ ٩ من موظفي إنفاذ القانون وينتمي هؤلاء الموظفون إلى أكثر من ٥٠ بلدا. ويعمل المستشارون القانونيون التابعون للولايات المتحدة مع حكومات البلدان المضيفة في جميع أرجاء العالم على بناء قدرة قطاع العدالة لتمكين من التصدي للإرهاب. إن شراكتنا في مكافحة الإرهاب عبر الصحراء وفرت لعدة بلدان في منطقة الساحل والمغرب التدريب والدعم لإحكام الحدود، وتعزيز المساعدة الاقتصادية، وتفكيك الشبكات الإرهابية ومنع وقوع الهجمات. وبتوحيد جهود الخبراء المدنيين والعسكريين وخبراء العدالة الجنائية فإن هذا البرنامج يتبع نهجا شاملا لمكافحة الإرهاب. وبالإضافة إلى ذلك، أنشأنا مركز الاتصالات الاستراتيجية لمكافحة الإرهاب. لمواجهة القاعدة والدعاية المتطرفة التي تبث على شبكة الإنترنت ودحضها.

وتقدر الولايات المتحدة شراكتها مع الأمم المتحدة في مكافحة الإرهاب، وقد أثمر تعاوننا. فعلى سبيل المثال، بما أن الإدارة الفعالة للسجون والممارسات الإصلاحية الحميدة يمكن أن تخفض من خطر التطرف، فإن الولايات المتحدة تعمل مع معهد الأمم المتحدة الأقاليمي لبحوث الجريمة والعدالة لتطوير ممارسات روما الجيدة بشأن تأهيل المجرمين المتطرفين من مرتكبي أعمال العنف وإعادة إدماجهم. وتطلع

العامّة ومجلس الأمن وهيئتهما الفرعية ذات الصلة أنسب المحافل لاتخاذ إجراءات فعالة لمنع واستئصال الإرهاب. وهذه هي الهيئات التي يمكننا اتخاذ أفضل القرارات فيها، والتي تشجع فعاليتها الحاسمة وشرعيتها العمل المشترك. وفي هذا الصدد، نعتقد أنه ينبغي للمجلس مواصلة العمل لضمان زيادة فعالية وشفافية هذه الهيئات وتوفير آلية مناسبة لها لاستعراض التدابير التي تتخذها. وفي جميع الحالات، ينبغي لهذه الهيئات حل المشاكل دون التسبب في عواقب للسكان بشكل عام.

وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، أعلن الرئيس السابق لبلدي، السيد نستور كرشنر، بقوة خلال اجتماع قمة مجلس الأمن أن التهديدات الجديدة للسلام والأمن الدوليين، مثل الإرهاب، "تجعلنا نفهم المعنى الحقيقي للتضامن بين الأمم" (S/PV.5261، صفحة ٨).

وفي إطار استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، فإن اتباع نهج شامل إزاء هذه المسألة يعزز عملنا في المجالات التي تعاني من أكبر عجز، وبصورة رئيسية في ما يتعلق بالظروف التي تؤدي إلى انتشار الإرهاب وتمويله، مثل ضمان احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون باعتبارهما الأسس لكفاحنا ضد الإرهاب.

والاختلافات الدينية أو العرقية أو الظروف الاقتصادية لا يمكن أن تبرر الأعمال الإرهابية. ومن ناحية أخرى، فإن التسامح وسيادة القانون، مع الإدماج الاجتماعي الكامل والعمل الكريم، يهيئان بيئة تتصدى لانتشار الإرهاب وتكافح هذه الآفة، وذلك على نحو ما يعترف به مشروع البيان الرئاسي الذي سيعتمده المجلس.

وقد دفعتنا تجربة الأرجنتين المأساوية المتمثلة في إرهاب الدولة، والذي أدى إلى انتهاكات جسيمة ومنهجية لحقوق الإنسان، إلى تعزيز سياسات الدولة في مختلف مجالات حقوق الإنسان، ولا سيما بخصوص الذاكرة والحقيقة والعدالة

ولا يمكن لبلد بمفرده، ولا لمنظمة بمفردها ولا لأي تكتيك بعينه أو أداة وحيدة القضاء على خطر الإرهاب. بل لا يمكن في نهاية المطاف القضاء على خطر الإرهاب العالمي إلا باتباع نهج شامل يعززه تصميمنا المشترك، وتعاوننا المستمر وتوسيع شراكاتنا.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): والآن يسعدني أن أعطي الكلمة للسيدة مارياديل كارمن سكوييف، نائبة وزير الخارجية في جمهورية الأرجنتين.

السيدة سكوييف (الأرجنتين) (تكلمت بالإسبانية): بادئ ذي بدء، تعرب الأرجنتين عن تعازيها القلبية لباكستان حكومة وشعباً ولأسر ضحايا الهجمات الإرهابية الأخيرة التي وقعت في ذلك البلد.

كذلك أهنيئ باكستان على توليها رئاسة مجلس الأمن لشهر كانون الثاني/يناير وعلى الفعالية والشفافية الذي يعمل بهما وفد باكستان لإدارة دفعة عمل المجلس.

أود أيضاً أن أشكركم، سيدي، على الدعوة إلى عقد هذه المناقشة الهامة جداً والتي جاءت في أوانها بشأن أحد أكبر المخاطر التي تتهدد السلم والأمن الدوليين. ويسرنا أيما سرور أنكم، سيدي، تترأسون هذه الجلسة.

إن الإرهاب يشكل خطراً على الحياة والكرامة الإنسانية والتعايش السلمي والمتحضر وعلى السلم والأمن الدوليين. نعتقد أن النهج الشامل نحو المشكلة ليس أنسب نهج فحسب، بل في الحقيقة إنه النهج الوحيد الذي ينطوي على إمكانية النجاح. وفي ذلك الصدد، فإن النهج الذي اقترحت الرئاسة للتصدي لمسألة الإرهاب ما كان له أن يأتي في وقت أنسب من هذا.

والأرجنتين مقتنعة بأن الأمم المتحدة لها دور الأولوية في العمل المتعدد الأطراف. وفي هذا الصدد، نحن نعتبر الجمعية

في هذا المجال. ويشمل ذلك التعاون القضائي في ما يتعلق بالتسليم والمساعدة المتبادلة وفي مجال مكافحة تمويل الإرهاب على السواء. وتحقيقا لهذه الغاية، نحث الدول الأعضاء على إدماج الصكوك القانونية الدولية وقرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالإرهاب في تشريعاتها الداخلية وتطبيقها، وذلك لضمان عدم تمكن المتهمين بارتكاب هذه الجرائم من استغلال حالات الفراغ القانوني بغية التهرب من العدالة.

وفي داخل النظم الإقليمية والمتعددة الأطراف، يجب أن نعمل على إنشاء آليات سريعة وفعالة لتجميد أموال الإرهابيين، مع مراعاة أهمية تفكيك الهياكل الاقتصادية التي تدعم هذه المنظمات. وفي حالتنا، وضعنا قانونا للتنفيذ الفعال للقرارين ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٣٧٣ (٢٠٠١) بخصوص إجراءات التجميد الرسمي للأموال المرتبطة بهذه الجريمة. والهيئة المختصة تنفذه ضد الممارين المرتبطين بإرهاب الدولة والذين يجري التحقيق معهم في جرائم مرتكبة ضد الإنسانية.

وقبل أن أختتم، أود أن أشدد على أن المنظمة تتولى القيادة ولكن عملها تكمله، على النحو الذي يقتضيه ميثاق الأمم المتحدة، الجهود الإقليمية ودون الإقليمية والوكالات المتخصصة التي تتعاون بشأن المسائل ذات الاهتمام العالمي. ومن بين الأمثلة على ذلك أمن الموانئ والمطارات ومراقبة الحدود، وهي مجالات يجب علينا جميعا مواصلة التعاون فيها لأنها تمثل عناصر حاسمة إضافية في عملنا المشترك ضد الإرهاب الدولي.

وختاماً، أؤكد أن جمهورية الأرجنتين تؤيد مشروع البيان الرئاسي الذي تلاه الرئيس بالنسبة عن مجلس الأمن.

السيد إساو (توغو) (تكلم بالفرنسية): بداية، أود أن أعرب عن تعازي وتضامن بلدنا في أعقاب الأعمال الإرهابية التي تعرض لها شعب باكستان مؤخرا. كما أود أن أشيد ببلدكم لتنظيم مناقشة اليوم حول مسألة اتباع نهج شامل

والانتصاف. وفي هذا الإطار، حشدنا الدعم الدولي للنهوض التدريجي بالحقوق في معرفة الحقيقة بإنشاء وظيفة مقرر خاص في مجلس حقوق الإنسان مؤخرا وشجعنا اعتماد الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري.

وعلاوة على ذلك، فقد عانى بلدي بشكل مباشر من الإرهاب الدولي حيث كان ضحية لتفجيرين خطيرين في بوينس آيرس في عام ١٩٩٢ ضد سفارة إسرائيل، وفي عام ١٩٩٤ ضد مقر الرابطة الأرجنتينية - الإسرائيلية المشتركة، وهي واحدة من أهم المنظمات الاجتماعية في الأرجنتين. وخلف هذان العملاقان أكثر من ١٠٠ قتيل، أكرم الشعب الأرجنتيني ذكراهم. ولا يزال عدد من الضحايا وأسراهم على قيد الحياة. ويجب عليهم، جنبا إلى جنب مع الحكومة، السير على الطريق نحو الحقيقة والعدالة والانتصاف.

وقد أكدت تلك التجربة من جديد اقتناعنا بضرورة محاربة الإرهاب في إطار سيادة القانون واحترام الحريات الأساسية. وينبغي النضال في إطار الاحترام الكامل للقانون، بما في ذلك احترام الإجراءات القانونية الواجبة وحقوق الإنسان.

والإرهاب، بوصفه واحدا مما يسمى بالتهديدات الجديدة، هو عمل غير مشروع بإمكانه أن يؤثر على الأمن الداخلي وأن يقوض المؤسسات العامة ويجب أن تكون الإجراءات المتخذة للتصدي له متوافقة مع المخاطر الحقيقية التي تواجه كل بلد في تحديده للتهديدات من أجل إعطاء الأولوية للمنع. وفي الأرجنتين، أسندنا إلى وزارة الأمن الوطني الدور الرئيسي في تنسيق السياسات المشتركة بين الوكالات على مستوى مختلف الوكالات المختصة في هذا الميدان. وأمانة الاستخبارات توجه وتنسق، بدورها، نظام الاستخبارات الوطني من خلال علاقاتها العملية مع هيئات ومخالف الاستخبارات الوطنية.

وفي هذا الصدد، نعتقد أن مجلس الأمن يجب أن يكرس جهوده، من خلال هيئاته ذات الصلة، لتعزيز التعاون الدولي

ونظراً إلى مختلف مظاهر ظاهرة الإرهاب وطفراتها، فإن من المهم تعريف ظاهرة الإرهاب من أجل محاربته على نحو أفضل. ولذلك من الضروري أن نفهم بشكل أفضل الأسباب والدوافع التي تؤدي ببعض العناصر إلى اللجوء إلى الإرهاب. كما نعلم، فإنه بشكل عام يتغذى على حالات الضعف الاجتماعي والإحباط لدى الأفراد، خاصة الشباب، الذين هم على استعداد لتقديم خدماتهم لأسباب دنيئة من أجل لقمة العيش. وعليه فإن التنمية والأمن يتفعلان على مستويات أسباب الإرهاب وعواقبه على حد سواء.

من المهم أيضاً أن نتذكر أن الأصولية الدينية والطائفية تعملان كعاملين مخمرين للإرهاب. استناداً إلى المعتقدات والعقائد والعضوية في مجتمع ما، تستخدم الجماعات الإجرامية هذا الشكل من التعبير، غير متسامحة ولا مهاودة، كوسيلة لتأكيد آرائها.

هنالك دافع آخر قد يكون ذا صلة بتدويل الاقتصادات والمجتمعات، جعل من عملية التغيير أكثر عالمية وتعقيداً، منتجا وضعاً تجد فيه الدولة نفسها منافسة للمصالح الخاصة وفريسة لها ومهيمنة عليها بالسعي وراء الربح أكثر من توشي القيم الأخرى المتعلقة بالكرامة الإنسانية.

لسوء الحظ، فإن الأزمات الاقتصادية والمالية في السنوات القليلة الماضية، والتي لم يتمكن أي بلد من درئها، قد زادت من الفجوة بين الأغنياء والفقراء وأدت إلى إحباط ويأس وحتى فقدان الرغبة في الحياة. تلك هي الثغرة التي تستغلها المنظمات والجماعات الإرهابية عند تجنيد الأفراد اليائسين لتنفيذ مطالبها من خلال الأعمال الإرهابية التي تتخفى وراءها وتدعي المسؤولية عنها حتى يمكنها أن تنعم بالهيبة من كونها مناضلة من أجل العدالة.

ولذلك فإن نطاق العوامل التي تؤدي إلى انتشار الإرهاب واسع. ومع ذلك، فإن وفد بلدي يعتقد أنه حتى إذا كان الفقر

إزاء مكافحة الإرهاب، وأن أرحب بوجود السيدة حنا رباني كهر، وزيرة خارجية باكستان، في نيويورك لترؤس هذه الجلسة. كما أود أن أشكر الأمين العام، ليس على إحاطته الإعلامية عن الموضوع قيد المناقشة فحسب، ولكن أيضاً على كل ما يبذله من جهود وعلى مبادرات الأمم المتحدة الجارية لكبح الإرهاب.

ووفد بلدي يعرب عن تأييده للبيان الذي أدلى به ممثل جمهورية إيران الإسلامية بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

في السنوات الأخيرة، أصبح الإرهاب واحداً من أخطر التهديدات للسلم والأمن الدوليين. بل أن أعمال القتل والاختطاف واحتجاز الرهائن وجرائم القتل التي يرتكبها الإرهابيون ويدعون إليها تمثل انتهاكات خطيرة للحق في الحياة وللحق في العيش في بيئة سلمية. والإرهاب يهدد بقاء الدول في حد ذاته. ونتيجة لذلك، لا تزال هذه الآفة محط اهتمام المجتمع الدولي وخاصة مجلس الأمن.

مناقشة اليوم خير مثال على ذلك.

لسوء الحظ، فإن الجهود التي لا تكل للتعامل معها بعيدة عن تحقيق النتائج المتوقعة لأن الإرهابيين يستفيدون من التكنولوجيات المتطورة والموارد المالية المتأتية من جميع أنواع الأفعال الإجرامية، مثل الاتجار غير المشروع في المخدرات وتحصيل الفدية، بغية إعادة التنظيم. وبالإضافة إلى ذلك، فإن ميل الإرهابيين في الغالب للعمل من خلال الأعمال التجارية والمؤسسات والجمعيات والمنظمات غير الحكومية، التي تؤلف شبكات دعمها، يزيد من تعقيد الحرب ضد الإرهاب. نتيجة لذلك، فإن التهديدات تصبح أكثر تعقيداً وتتطلب من دولنا تخصيص موارد كبيرة لمكافحة الإرهاب في وقت يتوجب عليها فيه مواجهة العديد من التحديات العاجلة في كثير من أوجهها نظراً لصلتها بمكافحة الفقر وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

على الرغم من أن هناك عددا من الصكوك القانونية لمكافحة الإرهاب قيد التطبيق بغرض تعزيز آليات مكافحة الإرهاب الدولي، ينبغي اعتماد اتفاقية عامة حول الإرهاب الدولي لسد الثغرات في المعاهدات القائمة، وتعزيز الجهود الدولية الرامية إلى تقديم مرتكبي الأعمال الإرهابية إلى العدالة. وفي هذا الصدد، فنحن نعتقد أن نظر الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في بعض أحكام النصوص القانونية الإقليمية القائمة، مثل اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية حول منع ومكافحة الإرهاب بتاريخ ١٤ يولييه ١٩٩٩. والبروتوكول الملحق بها بتاريخ ٨ تموز/يولييه ٢٠٠٤، يمكن أن يساعد على التغلب على الصعوبات المتصلة بإبرام اتفاقية دولية.

بسبب تأثير الفقر وعدم المساواة والتعصب بجميع أنواعه في انتشار الإرهاب، فنحن نعتقد أن الأمن والأبعاد القانونية لمكافحة الإرهاب لا يمكن أن تكون فعالة ما لم يتم اعتبارها أيضا في ضوء الجهود المتصلة بالحكم الرشيد، والتنمية الاقتصادية، وإنشاء مؤسسات ديمقراطية قادرة على البقاء، وتعزيز الحوار بين الحضارات، واحترام الاختلافات الثقافية وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية. وعلاوة على ذلك، فإن مكافحة الإرهاب ينبغي أن تراعي حقوق الإنسان وتعزيز فعالية تنفيذها.

وبعبارة أخرى، جميع التدابير المتخذة لمنع ومكافحة الإرهاب يجب أن تحترم مبدأ سيادة القانون والعمل وفقا للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان وقانون اللاجئين. في هذا الصدد، يمكن أن تلزم الأمم المتحدة بالعمل من أجل تشريع نموذجي بشأن الجرائم ذات الصلة بالإرهاب، كما هي محددة في الاتفاقيات والبروتوكولات ذات الصلة، مثلما كان عليها أن تفعل عندما تصرفت في مجالات غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

والتمييز والتعامل هي العوامل التي تغذي الإرهاب، فإنه ليس هناك مبرر لارتكاب الأعمال الإجرامية يمكن أن يصمد عندما تكون هناك أطر للحوار والتفاوض وبحث عن حلول وسط تستطيع من خلاله مختلف الجهات الفاعلة من تأكيد مطالبها وآرائها.

نظراً لحجم الأعمال الإرهابية التي تقوض المجتمعات وتؤدي إلى نتائج كارثية لدول ومناطق بأكملها، كما هو الحال في منطقة الساحل، بما في ذلك مالي، وفي الصومال ينبغي أن يظل المجتمع الدولي في حالة تعبئة باستمرار. لذلك نحن نرحب بجهود مكافحة الإرهاب في إطار الأمم المتحدة، لا سيما استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، التي تمثل استعداد الدول الأعضاء لتطوير نهج استراتيجي مشترك لمكافحة الإرهاب على نحو فعال ومستدام. وفي هذا الصدد، يرحب بلدي بالاستعراض مؤخرا لهذه الاستراتيجية، الذي يسمح بالتحديث المستمر لمختلف الجوانب التي تحتاج إلى أن تعالج في ضوء الطبيعة المتغيرة للإرهاب.

يجب أيضا الترحيب بالتزام المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب وفرقة عمل تنفيذ مكافحة الإرهاب بالسماح للدول بامتلاك القدرة اللازمة للتعامل مع هذه الآفة. وبالإضافة إلى ذلك، تدعم توغو تماما عمل لجان مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرارات ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٩ (٢٠١١)، ١٣٧٣ (٢٠٠١)، و ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، التي هي أيضا في صميم استجابة الأمم المتحدة للإرهاب.

لقد جعل بلدي على الدوام مكافحة الإرهاب إحدى الأولويات العليا لأعماله. وقد اعتمد كذلك الإطار الذي يتكون من مختلف الصكوك القانونية التي اعتمدت تحت رعاية الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية مثل الاتحاد الأفريقي، والتي تهدف إلى تحسين فعالية استجابات الدول والمجتمع الدولي فيما يتعلق بمظاهر عديدة للإرهاب.

لمجلس الأمن بشأن تعزيز التعاون الدولي في تنفيذ الالتزامات المتعلقة بمكافحة الإرهاب (انظر S/PV.6765). وقد اعتمد بيان رئاسي (S/PRST/2012/17) بوصفه نتيجة هامة لذلك الاجتماع. وشدد رئيس جمهورية أذربيجان، السيد إلهام علييف، في الخطاب الذي تلاه أمام مجلس الأمن على القول:

”يجب علينا جميعا أن نوحّد جهودنا لمكافحة الإرهاب. ويقتضي طابع الإرهاب اليوم وارتباطه بتزايد التهديدات الأخرى للسلم والأمن الدوليين تعاوناً دولياً وثيقاً بين الدول، بما في ذلك من خلال إنشاء نهج للأمم المتحدة أكثر تنسيقاً وتماسكاً ومنهجية“ (S/PV.6765) (P.23).

وبيّن رئيس أذربيجان أيضاً التهديدات والتحديات الملموسة التي يواجهها بلدي، وقدم تحليلاً وتقييماً شاملياً في ذلك الصدد.

لقد اتخذت حكومة بلدي تدابير شاملة وعلى نحو مستمر من أجل التنفيذ الكامل لالتزاماتها الدولية ذات الصلة، علاوة على الإسهام في الجهود العالمية المبذولة لمكافحة هذه الآفة. ونؤيد بقوة زيادة تعزيز التعاون الدولي ونعمل بنشاط من أجل تحقيق تلك الغاية.

ومن الجدير بالذكر أيضاً، أن أذربيجان ستسضيف - في إطار تعزيز جهودنا - يومي ١٨ و ١٩ آذار/مارس مؤتمراً دولياً بشأن تعزيز التعاون في مجال منع الإرهاب، يشارك في تنظيمه مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والمنظمة الإسلامية للتربية والعلم والثقافة. ومن المتوقع أن يجمع ذلك المؤتمر رؤساء الدول والحكومات والوزراء ورؤساء المنظمات الدولية والشخصيات البارزة، فضلاً عن أعضاء المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية. وتشمل أهداف المؤتمر الشروع في تبادل وجهات النظر بشكل متعمق وتطليعي فيما يتعلق بالتحديات والفرص المتاحة لمكافحة الإرهاب،

اتباع نهج شامل لمكافحة الإرهاب لا يمكن أن يكون فعالاً ما لم يحدث في سياق تعاون دولي مستدام. تآزر في العمل، وتقاسم للمعلومات بين مختلف المؤسسات المشاركة في مكافحة، وتقديم المساعدة التقنية والمالية ضرورية لتحقيق استئصال التهديد المستمر المخيم على جميع البلدان وجميع الشعوب على المدين القصير والمتوسط.

تعتقد توغو أنه من خلال الإجراءات المشتركة على المستويات الثنائي والإقليمي والدولي يمكن للدول وخصوصاً الفقيرة أن تتوقع مكافحة الإرهاب بشكل فعال. تحقيقاً لهذه الغاية، يجب التأكيد من جديد على الدور التنسيقي المركزي للأمم المتحدة ودعمه من قبل جميع الدول.

السيد علييف (أذربيجان) (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أشكر الرئاسة الباكستانية لمجلس الأمن لمبادرتها في الوقت المناسب بعقد هذه المناقشة الهامة بشأن اتباع نهج شامل لمكافحة الإرهاب.

أشكر أيضاً الأمين العام على إحاطته الإعلامية المتعمقة، ونعرب عن تقديرنا للأمانة العامة، ولكيانات الأمم المتحدة المعنية، لإسهامها في أنشطة مكافحة الإرهاب.

وتدرك أذربيجان وولايات الإرهاب، ليس عن طريق الشهادات المنقولة. فقد كان بلدي هدفاً للهجمات الإرهابية مراراً وتكراراً. ويشكل نشاط الجماعات الدولية المعروفة التي ترعاها الدولة، وأيديولوجيتها التي تستند إلى تعصب تاريخي عرقي ديني، إلى جانب الكراهية، تهديداً خطيراً لأمن أذربيجان الوطني ولأمن منطقتنا بأسرها.

ولم يكن من قبيل المصادفة أن قررت أذربيجان التركيز على مسألة مكافحة الإرهاب بوصفه موضوعاً رئيسياً لرئاستها لمجلس الأمن في العام المنقضي. ففي ٤ أيار/مايو من عام ٢٠١٢، نظمت أذربيجان اجتماعاً رفيع المستوى

المقبولة عموماً، وخاصة المتعلقة منها باحترام سيادة الدول وسلامة أراضيها وحرمة حدودها المعترف بها دولياً.

ويكتسي التنفيذ الكامل للالتزامات القانونية الدولية من قبل جميع الدول أهمية أساسية. ومع ذلك، فإنه لا يكفي أن نذكر ذلك الهدف فحسب. فلا يزال عدد كبير من الدول يواجه نقصاً في القدرات فيما يتعلق بتنفيذ التزاماتها. وينبغي أن تظل معالجة تلك المشكلة المزمنة في صميم الجهود الدولية لمكافحة الإرهاب. ونعرب عن تقديرنا لدور هيئات الأمم المتحدة المعنية في تيسير تقديم المساعدة التقنية إلى الدول الأعضاء. وفي الوقت نفسه، ولكي تكون استجابتنا للتحديات الأمنية المختلفة التي يشكلها الإرهاب فعالة وفي الوقت المناسب، فإن من الضروري أن تعمل الدول الأعضاء نفسها على تعزيز التعاون عبر آليات ثنائية ومتعددة الأطراف بشأن مسألة المساعدة في بناء القدرات.

وليس ممكناً، بل يجب ألا تستخدم الحرب على الإرهاب ذريعة لاستهداف أي دين أو ثقافة. ويجب أن يكون هذا المبدأ جزءاً لا يتجزأ من أي استراتيجية معنية بمكافحة الإرهاب. ويجب أن تتحد جهود جميع الدول في دعم مختلف المبادرات بشأن الحوار بين الثقافات والأديان، من قبيل تحالف الأمم المتحدة للحضارات ومبادرة ثقافة السلام. ويساعد تعزيز التعاون في إطار تلك المبادرات على منع المفاهيم الخاطئة والمظاهر المسيئة والوسم المتعمد للأديان، علاوة على الإسهام في كفاءة جهود مكافحة الإرهاب.

وتشارك أذربيجان بنشاط - بصفتها عضواً مسؤولاً في مجموعة أصدقاء تحالف الحضارات - في تعزيز الحوار بين الأديان والثقافات. وعليه، فقد نظمنا مؤخراً العديد من الأحداث البارزة ذات المنحى العملي، بما في ذلك مؤتمر القمة العالمي للزعماء الدينيين، والمنتدى العالمي للحوار بين الثقافات.

واستعراض سبل تعزيز التعاون الدولي، والأهم من ذلك، توليد أفكار وتقديم مقترحات ملموسة بشأن توفير المساعدة التقنية للسلطات الوطنية بغية تعزيز قدراتها.

ويشكل الإرهاب - بحكم طابعه وهيبته المتغيرين - تهديداً خطيراً للسلم والأمن الدوليين، وللإستقلال السياسي وسيادة جميع الدول، بالإضافة إلى تهديد سلامتها الإقليمية وتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية فيها. ولا تزال الحاجة المستمرة اليوم إلى اتباع نهج شامل لمكافحة هذه الآفة عبر اتخاذ إجراءات دولية متضافرة ومنسقة تكتسي أهمية بالغة في عالمنا الذي لا يزال يعاني من الإرهاب والأعمال الإرهابية، من حيث تزايد وتيرة تلك الأعمال وحجمها، إذ أنها لا تزال تودي بحياة الأبرياء وتقوض السلام والأمن.

لقد حقق المجتمع الدولي، بما في ذلك من خلال الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة، نتائج ملموسة في مجال مكافحة الإرهاب. ولكن في الوقت نفسه، لا تزال العديد من المجالات الهامة بحاجة إلى إيلائها الاهتمام على نحو مستمر. وأود أن أشدد على بعضها.

فغالباً ما توفر الأراضي المتضررة من الصراع، وخصوصاً تلك التي تخضع للاحتلال العسكري الأجنبي، مرتعاً خصباً للإرهابيين وغيرهم من الجهات الفاعلة من غير الدول، التي تستخدم الإرهاب وسيلة لتحقيق أهدافها غير المشروعة. ويشكل تكديس الأسلحة والذخائر في تلك الأراضي خارج نطاق الرقابة الدولية، إلى جانب خطر انتشار أسلحة الدمار الشامل والمواد ذات الصلة وانتقالها إلى الجهات الفاعلة من غير الدول، تهديداً خطيراً للسلم والأمن الإقليميين والدوليين.

وإذ نعترف بأهمية معالجة جميع الظروف المؤدية إلى انتشار الإرهاب، تماشياً مع استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، فإننا نؤكد على ضرورة تكثيف الجهود الرامية إلى تسوية النزاعات على أساس قواعد ومبادئ القانون الدولي

ونشيد أيضا بالاتحاد الأفريقي الذي أنشأ، في مسعى لترجمة التزام دوله الأعضاء إلى إجراءات ملموسة، في عام ٢٠٠٤ المركز الأفريقي للدراسات والبحوث المتعلقة بالإرهاب، الذي يتخذ من الجزائر مقرا له. والهدف الرئيسي من المركز هو تعزيز التعاون فيما بين البلدان الأفريقية ومنع الإرهاب ومكافحته والمساعدة في التنفيذ التام للاتفاقيات الدولية المتعلقة بالإرهاب. وفي هذا الصدد، تعرب رواندا عن مواصلتها الانخراط مع الشركاء الدوليين والإقليميين، على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف، من أجل المساهمة في تعزيز تنسيق الجهود الدولية لمنع الإرهاب ومكافحته.

وتعتقد رواندا اعتقادا راسخا أن تدابير مكافحة الإرهاب الفعالة التي تركز على المنع تتطلب أطرا قانونية وطنية ومؤسسية، بما في ذلك عنصر قوي لإقامة العدالة الجنائية يستند إلى المبادئ الأساسية لسيادة القانون والأصول القانونية واحترام حقوق الإنسان. وفي هذا الصدد، نفذت رواندا، من خلال إطار قانوني ومؤسسي، توصيات القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، بما في ذلك إنشاء لجنة وطنية لمكافحة الإرهاب وجهة تنسيق وطنية، تتألف من أعضاء مختلف الأجهزة الأمنية الوطنية، ووحدة فنية لمكافحة الإرهاب ضمن الشرطة الوطنية الرواندية.

واعتمد بلدنا أيضا تشريعا بشأن منع غسل الأموال وتمويل الإرهاب والمعاقبة عليهما. وأدى هذا إلى إنشاء وحدة التحقيقات المالية، كجزء من الشرطة الوطنية الرواندية، تعمل في إطار البنك الوطني الرواندي. ورواندا أيضا عضو في فريق مكافحة غسل الأموال في شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، ومنظمة تعاون رؤساء الشرطة في شرق أفريقيا. استوحي إنشاء هاتين من المنظمين من اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية لعام ١٩٩٩ بشأن منع الإرهاب ومكافحته وتتماشيان مع روح القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١).

وختاما، نرحب بمشروع البيان الرئاسي الذي سيعتمد لاحقا في جلسة اليوم. ويهدف ذلك البيان إلى تطوير التعاون في مجال مكافحة الإرهاب برعاية من الأمم المتحدة. وتواصل أذربيجان الإسهام في ذلك العمل من خلال التعاون الدولي القائم على الالتزام الصارم بقواعد ومبادئ القانون الدولي.

السيد غاسانا (رواندا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشارك الآخرين في الإعراب عن الشكر لمعالي السيدة هينا رباني كار، وزيرة خارجية باكستان، على تنظيم هذه المناقشة الهامة والجديرة بالثناء على بيانها. وأرحب أيضا بالبيان الذي أدلى به الأمين العام.

تكرر رواندا إدانتها القوية للإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، لكونه يشكل أحد أخطر التهديدات للأمن والسلام والتنمية على نطاق دولي. والإرهاب ليس انتهاكا لميثاق الأمم المتحدة فحسب، بل هو انتهاك أيضا لمبادئ وقيم القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي.

لقد صدّقت حكومة بلدي على ١٤ صكا دوليا بشأن مكافحة الإرهاب، على النحو المبين بالتفصيل في إطار منظومة الأمم المتحدة وفيما يتعلق بمكافحة أنشطة إرهابية محددة، فضلا عن الموافقة على استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب وخطة العمل المتصلة بها. وصدّق بلدي أيضا على اتفاقية عام ١٩٩٩ المتعلقة بمنع الإرهاب ومكافحته، التي أبرمتها منظمة الوحدة الأفريقية في السابق.

ويشيد وفدي بالجهود والأنشطة التي تضطلع بها لجنة مكافحة الإرهاب التابعة للأمم المتحدة وأجهزتها ووكالاتها ذات الصلة في إطار استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب للتصدي للتهديدات التي تواجه السلم والأمن الدوليين نتيجة التطرف والعنف والإرهاب.

ومثال ذلك القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، التي تعمل في جمهورية الكونغو الديمقراطية. إنها ناشئة عن جيش تحرير رواندا، الذي قام لدى إدراجه في القائمة السوداء باعتباره حركة إرهابية، بتغيير اسمه ومختصر الاسم لكنه احتفظ بكل سماته الإرهابية.

أختمت كلامي بالإعراب عن مواساتنا لباكستان، وهي كما قالت الوزيرة هينة رباني خار، "أحد أكبر ضحايا الإرهاب". وفي هذا الصدد، نتوجه بشكل خاص بتحية رمزية إلى ملاله يوسفزاي على شجاعتها غير العادية. وأود أن أحيي أيضا أولئك الذين يواصلون العمل بلا كلل من أجل رفاه الضحايا والذين يجاهرون بالاعتراض على الإرهاب والتطرف والعنف.

السيد روستنال (غواتيمالا) (تكلم بالإسبانية): أود أن أشكر وفد باكستان على عقد هذه المناقشة المفتوحة. ونتوجه بالشكر أيضا إلى وزيرة خارجية باكستان، السيدة هينة رباني خار، على ترؤسها الجلسة. نحن ممتنون أيضا لمذكرة المفاهيم التي عمت في الوثيقة S/2013/3. ونقدر حضور الأمين العام ونشكره على عرضه.

من منظور وطني، يمكن القول إن الإرهاب ليس وباء ويلا في بلدي أو بصورة أعم، في منطقتنا أمريكا اللاتينية. بيد أننا، من منظور أوسع، نرى أن هذه الظاهرة أحد أكبر التحديات التي تواجه البشرية. ولهذا السبب فإننا نرفض رفضا قاطعا الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، أيا كان منشأه. لا يوجد ببساطة مبرر لإنزال الأهوال والمعاناة بالأبرياء وتحميلهم تكاليف هذه الآفة. إننا نعتقد أن العمل الإرهابي، أينما يقع، كالذي حدث في بلدكم، سيدتي الرئيسة، قبل أيام، يلحق الضرر والأذى بجميع سكان الأرض. ولذلك أيضا يتعين علينا أن نتخذ إجراءات وقائية ونصوغ استجابات حاسمة وجماعية في سياق التعاون الدولي.

وفي مناقشة مفتوحة لمجلس الأمن بشأن مكافحة الإرهاب مثل مناقشة اليوم، من المهم لرواندا أن تدين أعمال الإرهاب في أنحاء العالم. نحن نشعر بالقلق بوجه خاص إزاء آفة الإرهاب في أفريقيا، التي قد تنتشر في أنحاء القارة إذا لم نكافحها. إننا ندين حركة الشباب في الصومال وأنصار الدين وغيرها من المنظمات المنتسبة إلى تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي في مالي وشمال أفريقيا، وباكو حرام في نيجيريا وغيرها من المنظمات الإرهابية في القارة.

الإرهابيون هم أعداء السلام والاستقرار. ومن دواعي الأسف، أن الصراعات وحالات غياب الدولة في عدد من البلدان في أفريقيا توفر تربة خصبة جديدة للإرهاب. ليس من قبيل المصادفة أن الإرهابيين يهاجمون بصورة منتظمة قوات حفظ السلام ويهددون البلدان التي تساهم فيها. ولذلك، فإن تسوية الصراعات في القارة تشكل أولوية مطلقة، ليس لتحقيق السلام والاستقرار في الوقت الراهن فحسب، بل وكندبير مانع لانتشار الإرهاب في القارة.

والتدبير المانع الآخر للإرهاب هو بالطبع معالجة الأسباب الجذرية. تعتقد رواندا أنه لا يمكن أن يكون هناك أي تبرير للإرهاب. ومع ذلك، فإننا نعلم جميعا أن الفقر والبطالة والحكم السيئ والظلم عوامل تغذي الإرهاب في أنحاء العالم. وفي هذا الصدد، فإن الإرهاب في العالم العربي يذكر أيضا بأن ثمة حاجة عاجلة لأن يجد المجتمع الدولي حلا دائما لأطول صراع مدرج في جدول أعمال المجلس، وهو الصراع الإسرائيلي الفلسطيني.

وفي حين تحقق الجهود الإقليمية والدولية تقدما في مكافحة الإرهاب وفي تسوية الصراعات الإقليمية، ينبغي إيلاء الاهتمام إلى المنظمات الإرهابية التي تغير الأسماء والمختصرات لدى تصنيفها بوصفها منظمات إرهابية. إنها تتخفى لاحقا باعتبارها منظمات سياسية، رغم أن لها جميع سمات الإرهاب.

الإرهاب في أقرب وقت ممكن. ولدى تقييمنا للقيمة المضافة للاتفاقية الشاملة التي ستكون استكمالاً للصكوك القائمة لمكافحة الإرهاب الدولي، نجد جدوى، من بين جوانب أخرى، في ما يلي.

أولاً، ستساهم الاتفاقية الشاملة في منع الإفلات من العقاب لأولئك الذين يرتكبون الأعمال الإرهابية التي تشكل حالياً أحد التهديدات الرئيسية للسلم والأمن الدوليين؛ ثانياً، ستسهل التعاون وتبادل المساعدة القانونية بين الدول التي تجلب إلى العدالة أولئك المسؤولين عن مثل هذه الأعمال؛ ثالثاً، ستقدم تعريفاً للإرهاب، مما يسمح بتجريم هذا النشاط الحقيق على الصعيد العالمي؛ رابعاً، ستسد الثغرات الموجودة في عمل مجلس الأمن، ولا سيما اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، والتدابير التي تطبقها لجان الجزاءات.

علاوة على ذلك، نشعر بالقلق إزاء المسألة المحددة المتمثلة في الارتباط بين الجريمة المنظمة عبر الوطنية والإرهاب. ولقد جرى تناول هذا الموضوع بإيجاز في كل من المذكرة المفاهيمية التي عممها وفد باكستان، ومشروع البيان الرئاسي الذي سنعتمد نصه هذا الصباح. وثمة جانب مشترك تتقاسمه بعض العصابات الإجرامية التي تعمل في منطقتنا مع الجماعات الإرهابية هو الازدراء المطلق الذي تعامل به حياة البشر. وهناك بالفعل أدلة وافرة على أن الجماعات الإرهابية تمارس الأنشطة الإجرامية لتمويل أعمالها العنيفة، ولكن يمكننا أن نتوقع أيضاً اليوم الذي تنضم فيه العصابات الإجرامية للأنشطة الإرهابية كجزء من استراتيجيتها للعمل على تراكم الثروة غير المشروعة.

إن الحاجة إلى اتباع نهج شامل ومتكامل لمعالجة هذه الظاهرة المعقدة، كما تقترح المذكرة المفاهيمية، تقودنا إلى فكرة واحدة نهائية بشأن الضرورة الملحة لتحقيق درجة أكبر من الاتساق بين مختلف الجهود التي تضطلع بها الأمم المتحدة

تضطلع الأمم المتحدة بدور أساسي في هذا المجال. وإلى جانب مجموعة الاتفاقيات الدولية وبروتوكولاتها الرامية إلى مكافحة الإرهاب، فقد اعتمدنا منذ عام ٢٠٠٦ على استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، التي نقوم بصورة عامة بتحديثها كل سنتين. وبالإضافة إلى ذلك، وضع مجلس الأمن نفسه في طليعة جهود حشد التعاون الدولي ضد الإرهاب.

ومن غير الضروري ذكر القرارات العديدة التي تشير مباشرة أو غير مباشر إلى هذه المسألة، أو الهيئات التي انشئت لهذا الغرض.

ومثلما تتضمنه الاستراتيجية صراحة، لا تقتصر مكافحة الإرهاب على عالم التجسس والدفاع والأمن. فالمهم كذلك أو ربما حتى أكثر أهمية معالجة الأسباب المؤدية إلى انتشار الإرهاب، التي تحفز الأفراد أو الجماعات على استخدام العنف العشوائي ضد الأبرياء، أو على الأقل التحريض على استخدام العنف وكرهية الأجانب. وهذا يشمل جدول أعمال مواضيعياً واسعاً، بدءاً من تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية وصولاً إلى تعزيز مؤسسات الحكم الديمقراطي وسيادة القانون. كما أنه ينطوي على معالجة مصادر التوتر الشديد التي تظهر الاختلافات العرقية أو الدينية أو الأيديولوجية في سياق حشد الأدوات التقليدية لمنع نشوب الصراعات. وهذا يتطلب إسناد دور خاص لفضيلة التسامح ضمن القيم التي نود أن نغرسها في كل مجتمعاتنا على الصعيد الدولي. في الوقت نفسه، يجب أن نعي بتجنب استخدام تدابير مكافحة الإرهاب كذريعة لانتهاك حقوق الإنسان الأساسية لمجتمعاتنا السكانية الخاصة بكل منا.

ونظراً لطابع هذه الظاهرة المتعدد الأبعاد، من الصعب التكلم عن اتباع نهج شامل لمكافحة الإرهاب دون الإشارة إلى الحاجة إلى اعتماد الاتفاقية الشاملة التي طال انتظارها بشأن

لا يزال الإرهاب واحدا من أخطر التهديدات للسلم والأمن الدوليين، ولذلك يجب أن يظل موضع تركيز حاسم من جانب المجلس. فلقد أصبح هذا التهديد الآن أكثر انتشارا ولا مركزية، ولكن الحقيقة هي أنه في السنوات القليلة الماضية، قتل حوالي ١٢٠٠٠ شخص في هجمات إرهابية سنوياً، وما زالت دول ومناطق في حالة من عدم الاستقرار. وطبيعة هذا التهديد وأساليب الجماعات الإرهابية واستراتيجياتها تتطور باستمرار وتنطوي على مخاطر جديدة. ونحن الآن نكافح التهديد المباشر للإرهاب في مالي ومنطقة الساحل.

بطبيعة الحال، تطور أيضا ادراك الدول لأكثر السبل فعالية في التصدي للإرهاب. فالأدلة والخبرة تتراكم، مما يمكننا من صقل النهج وتحسين فعاليتها. ونحن نعلم أن الاستخبارات الجيدة، وإنفاذ القانون بقوة، والملاحقات القضائية أمور هامة، ولكننا نعلم أيضا أنها ليست كافية. يجب علينا كذلك أن نتصدى للعوامل المحركة للإرهاب والكلام الإرهابي وعمليات التطرف.

إن مجلس الأمن يتشاطر التزاما قويا ضد الإرهاب. هذا واضح جدا من جميع التعليقات التي ذكرت اليوم، لذلك سوف أقصر تعليقاتي على معالجة عنصرين حاسمين لاتباع نهج شامل: الوقاية الفعالة، وتعزيز التعاون والتنسيق داخل الدول وفيما بينها.

لقد حققت الدول نجاحا كبيرا في ملاحقة الإرهابيين قضائيا وتحجيم الشبكات الإرهابية الرئيسية. ومن المؤكد أن ذلك هذا هو الحال في المنطقة التي تقع فيها أستراليا، أي منطقة جنوب شرق آسيا، حيث، على سبيل المثال، قامت أندونيسيا بمحاكمة أكثر من ٦٠٠ إرهابي منذ تفجيرات بالي التي وقعت في عام ٢٠٠٢. بيد أن النجاح المشترك لسلطات إنفاذ القانون كشف عن تحد رئيسي مفاده أن السجون في العديد من الحالات حلقة ضعيفة في جهودنا لمكافحة الإرهاب. فلا يزال

لمواجهة التحدي المتمثل في الإرهاب. وإنشاء فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب عام ٢٠٠٥ يمثل خطوة في الاتجاه الصحيح، ولكن يمكن للمرء أن يتساءل عما إذا كان هدف الاتساق قد تحقق من اللامركزية المفرطة المثيرة للجدل بشأن الجهود التي يبذلها مجلس الأمن لمكافحة الإرهاب في هيئاته الفرعية المختلفة، بما في ذلك تلك التي أنشئت بموجب القرارات ١٣٧٣ (٢٠٠١)، و ١٢٦٧ (١٩٩٩)، و ١٩٨٩ (٢٠١١) و ١٥٤٠ (٢٠٠٤).

ونحن نشعر بالشكوك نفسها ازاء مستوى التنسيق بين المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب ومختلف إدارات الأمانة العامة التي تخدم أعمال الجمعية العامة. إن هذا المكان وهذا الوقت ليسا مناسبين لتقديم مقترحات محددة بشأن كيفية تحقيق مزيد من الاتساق داخل منظومة الأمم المتحدة في مجال مكافحة الإرهاب، ولكننا نحن أعضاء مجلس الأمن ينبغي أن نبدأ على الأقل بإجراء مناقشة بيننا حول ما إذا كان هناك ما يكفي من التماسك الداخلي في العمل الموكل إلى لجان الجزاءات المذكورة آنفا.

على أية حال، نقدر تقديرا عاليا أعمال الأمم المتحدة في مجال مكافحة الإرهاب دعما للدول الأعضاء، التي تتقاسم في نهاية المطاف المسؤولية الرئيسية عن مواجهة هذه الآفة الخطيرة.

السيد كوينلان (أستراليا) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، السيد الرئيس، على قيادة باكستان لاستضافة هذه المناقشة. نحن نعلم أن باكستان تقف في الخط الأمامي ازاء الإرهاب. فالهجمات الرهيبة التي وقعت في كويتا، ووادي سوات، وأماكن أخرى من باكستان في الأسبوع الماضي تذكير صارخ بذلك. وفي مواجهة هذا العنف، فإن مثال ملاله يوسفزاي وزميلاتها يبعث على الإلهام. ويجب أن يعزز عزمنا على مقاومة الإرهاب، ويجب أن يكون منارة لنا.

العنصر الثالث، تعزيز سيادة القانون وضمان الإنصاف والمساواة بين الناس أمام القانون لإزالة التظلم المحتمل الذي كثيرا ما يستغله الإرهابيون.

من الواضح أنه يتعين على الدول أن تكون ابتكارية في استخدام الاتصالات الحديثة لتعزيز تلك القيم. فالإنترنت توفر واسطة ممتازة للإرهابيين للتجنيد ونشر أيديولوجيتهم وضمان حصولهم على التمويل. وتبين البحوث أن الشباب، أضعف الناس أمام رسالة المتطرفين، إذ أنهم ملمون بالسرد الإرهابي أكثر من إلمامهم بالسرد المضاد الإيجابي. ويتعين على الحكومات أن تنقل المناقشة على الإنترنت ومن خلال وسائط الإعلام الاجتماعية لضمان أن يسمو الاستماع إلى رسالتها الإيجابية على رسالة المتطرفين.

وعلىنا أيضا أن نواصل نقل قيم التسامح، والتفاهم، والمساواة والتنوع على الصعيد الدولي. إن تحالف الحضارات والحوار بين الأديان، من قبيل الحوار الإقليمي الذي أجريناه في جنوب شرق آسيا في العقد الماضي لا يزال هاما جدا.

أن أي نهج فعال وشامل نحو الإرهاب يتطلب أيضا تعاونا قويا وتنسيقا على الصُّعد الوطنية والإقليمية والعالمية.

يتطلب التنسيق الفعال للتصدي لأسباب الإرهاب على الصعيد الوطني التعاون المنهجي بين هيئات إنفاذ القانون والهيئات الأخرى المجهزة تجهيزا أفضل، من قبيل منظمات الشباب والمنظمات الثقافية والدينية والتعليمية وشؤون المجتمع. وهذا يعني تواتر الاتصالات بشأن المخاطر والعمليات والغايات الطويلة الأجل.

ويتعين على الدول أيضا أن تعمل على تعزيز التعاون مع الشبكات الإقليمية. لقد تعلمنا من تجربتنا مع مركز جاكارتا للتعاون في إنفاذ القانون المنافع الحقيقية المتمثلة في عقد لقاءات مع المحترفين من هيئات إنفاذ القانون الإقليميين

الإرهابيون يجندون ويخططون لشن الهجمات من السجون، والحقيقة أنه بدء الآن بإطلاق سراح العديد من المساجين.

لذلك، فإن الإدارة الفعالة للمحتجزين المتطرفين وإعادة تأهيلهم مسألة متزايدة الأهمية من أجل الوقاية. وأن اقتسام أفضل الممارسات وتطوير استراتيجيات مشتركة لذلك الغرض أمر جوهري. وقد تم اليوم إبراز عمل المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب في ذلك المجال. وتقوم أستراليا وأندونيسيا وغيرهما من بلدان جنوب شرقي آسيا باستخدام ذلك العمل لتطوير نهج إقليمية.

ما برحت المنظمات الإرهابية تقوم بتجنيد أعضاء ومتعاطفين جدد. ولكي نهزم الإرهاب يتعين علينا أن نواجه القوى الدافعة له. وذلك يعني تقوية مجتمعاتنا لكي ترفض التطرف العنيف. وسوف تختلف النهج حسب الظروف، ولكنها ستضمن بعض العناصر المشتركة التالية:

العنصر الأول، ضمان شمول المجتمعات بحيث يكون لكل فرد صوت وأن يحصل كل فرد على التعليم، مع وضع مناهج قوية والحصول على العمل. إن العالم يشهد حاليا زيادة كبيرة في صفوف الشباب. وكما قال هذا الصباح نائب وزير خارجية الصين شو تيان كاي، فإن متوسط عمر الإرهابيين يتناقص. ولا تزال البطالة في صفوف الشباب من بين أكبر مواطن الضعف في جميع المناطق والمجتمعات. وعلىنا أن نحرز تقدما سريعا في إشراك الشباب في مجتمعاتنا وبصورة أساسية جدا علينا استحداث الوظائف.

أما العنصر الثاني فهو تعزيز القيم، أي حين تلقى قبولا واسعا، فإنها تساعد المجتمعات على مقاومة رسالة الإرهابيين. تلك القيم تشمل التسامح، والتفاهم والحوار ضمن الأديان والثقافات وبينها واحترام التنوع.

المكلمة والحزينة التي عانت من الهجمات الإرهابية البشعة في كويتا في الأسبوع الماضي.

في العقد الماضي بذل المجتمع الدولي جهودا متضافرة وتعاونية وحقق تقدما في مكافحة الإرهاب من قبيل إضعاف المجموعة الرئيسية للقاعدة في أفغانستان إضعافا شديدا. ومهما يكن من أمر، لا يزال الإرهاب يمثل تهديدا كبيرا للسلم والأمن الدوليين. ولا تزال القاعدة مصدر قلق أمني، إذ أن أتباعها الإقليميين يواصلون توسيع نطاق نفوذهم في مناطق كشمال مالي وجنوب شبه الجزيرة العربية. وهناك أيضا تهديد متزايد للإرهاب المحلي. وعلاوة على ذلك، بدأت المنظمات الإرهابية الآن بإقامة روابط مع العمليات الإجرامية العابرة للحدود الوطنية، من قبيل الاتجار بالمخدرات، وخطف الرهائن، والاتجار غير المشروع بالأسلحة والقرصنة. وقد أصبحت المنظمات الإرهابية أكثر احترافية وتجد باستمرار وسائل جديدة لشق طريقها باستخدام الانترنت وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات الأخرى. وعلاوة على ذلك، فإن الخوف الذي لا يزال يحيم علينا هو حصول الأتريبيين على أسلحة التدمير الشامل.

ويمكن أن يضرب الإرهاب في أي منطقة وفي أي بلد وفي أي وقت. ولا يمكن لفرادى الدول أن تتغلب على نطاق الخطر الإرهابي وتنوعه وتطوره المستمر. وتتطلب جهود مكافحة الإرهاب الفعالة تعاونا دوليا قويا في إنفاذ القانون، وتقاسم المعلومات وكبح جماح تمويل الإرهاب. ومن الحيوي أيضا أن تقدم الدول الأعضاء الدعم للدول الأخرى في مجال بناء القدرات والمساعدة التقنية. ومن المستحيل اتخاذ تدابير فعالة لمجابهة الإرهاب من دون تعزيز قدرة وجاهزية جميع الدول الأعضاء. لقد قامت الأمم المتحدة بدور مركزي في قيادة التعاون الدولي في مكافحة الإرهاب.

بغرض التدريب في أحد المرافق المكرسة لذلك. وقد قام المركز بتدريب أكثر من ١٢ ٠٠٠ من الأفراد ويجري العمل على تفهم التحديات المشتركة والاحتياجات المتنوعة لمنطقة آسيا والمحيط الهادي، وتعزيز العلاقات الشخصية التي تنقل التعاون عبر الحدود وتطور حسا بالمقصد العام. ويلزمنا المزيد من تلك المرافق الإقليمية في مناطق أخرى. واستراليا ملتزمة بالعمل مع الآخرين لتحقيق ذلك.

أما على الصعيد العالمي، فإن التنسيق الفعال بين كيانات الأمم المتحدة لازم لتعزيز نهج شامل. وتعيين منسق للأمم المتحدة لشؤون مكافحة الإرهاب يحسن من التماسك الاستراتيجي والعملي، وينبغي أن يحدث هذا. وكما ذكر آخرون يلزم المزيد من التعاون على الصعيد العالمي لمنع تمويل الإرهاب. ونحتاج أيضا إلى زيادة تعميم تحليل الإرهاب وأسبابه ومعايير تضمينه في خطة الأمم المتحدة للسلم والأمن، بما في ذلك تفويضات البعثات السياسية وجهود بناء السلام.

في الختام، أود أن أشدد، على أن أستراليا بوصفها عضوا جديدا منتخبا في مجلس الأمن سوف تواصل تأييدها بقوة للجهود الدائرة لمكافحة الإرهاب ومنعه. وبما أن التهديد لا يزال يتطور فيجب أن تتحسن استراتيجياتنا لمكافحةته. وسوف يستمر الدور المركزي للمجلس في ذلك الصدد. وبغض النظر عن مدى صعوبة المهمة، لا بد لنا من أن نكون سابقين في ذلك.

السيد كيم سوك (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية):

أود أن أشكركم يا سيادة الرئيس على تخليكم بحس القيادة وعلى عقد هذه المناقشة الهامة بشأن مكافحة الإرهاب. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام بان كي - مون على إحاطته الإعلامية الاستهلالية.

أولا، أود باسم بلدي أن أعرب عن أعمق مشاعر العزاء والمواساة إليكم يا سيادة الرئيس وإلى بلدكم وإلى الأسر

الحالات حلقة ضعيفة في جهودنا لمكافحة الإرهاب. فلا يزال الإرهابيون يجندون ويخططون لشن الهجمات من السجون، والحقيقة أن العديد من المساجين قد بدأ الآن بإطلاق سراحهم. لذلك، فإن الإدارة الفعالة للمحتجزين المتطرفين وإعادة تأهيلهم مسألة متزايدة الأهمية من أجل الوقاية. وأن اقتسام أفضل الممارسات وتطوير استراتيجيات مشتركة لذلك الغرض أمر جوهري. وقد تم اليوم إبراز عمل المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب في ذلك المجال. تقوم أستراليا وأندونيسيا وغيرها من بلدان جنوب شرقي آسيا باستخدام ذلك العمل لتطوير نهج إقليمية.

وما برحت المنظمات الإرهابية تقوم بتجنيد أعضاء ومتعاطفين جدد. ويتعين علينا لهزيمة الإرهاب أن نواجه القوى الدافعة له. وذلك يعني تعزيز مجتمعاتنا على رفض التطرف العنيف. وسوف تختلف النهج حسب الظروف، ولكن تتضمن بعض العناصر المشتركة ما يلي:

العنصر الأول ضمان شمول المجتمعات بحيث يكون لكل واحد صوت وحصول كل فرد على التعليم، مع وضع مناهج قوية والحصول على العمل. إن العالم يشهد حاليا زيادة كبيرة في الشباب. وكما قال هذا الصباح نائب وزير خارجية الصين شو تيان كاي، فإن متوسط عمر الإرهابيين يتناقص. ولا تزال البطالة في صفوف الشباب من أكبر أوجه الضعف في جميع المناطق والمجتمعات. وعلينا أن نحرز تقدما سريعا في إشراك الشباب في مجتمعاتنا وبصورة أساسية جدا باستحداث الوظائف.

والعنصر الثاني تعزيز القيم، عندما يجري تأييدها بصورة واسعة، التي تساعد المجتمعات على مقاومة رسالة الإرهابيين. تلك القيم تشمل التسامح، والتفاهم والحوار داخل الأديان والثقافات وبينها واحترام التنوع.

إن استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب التي اعتمدها بالإجماع الجمعية العامة في عام ٢٠٠٦ وفرت أساسا متينا لأنشطة مكافحة الإرهاب التي يضطلع بها المجتمع الدولي بصورة شاملة ومنهجية. وكما تم التشديد عليه خلال الاستعراض الثالث في الجمعية العامة الذي جرى في شهر حزيران/يونيه الماضي، من الحتمي أن تنفذ جميع الدول الأعضاء على نحو كامل وبإخلاص الاستراتيجية بطريقة متكاملة.

ترحب جمهورية كوريا بدور لجنة مكافحة الإرهاب التابعة للأمم المتحدة ومديريتها التنفيذية في تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وتنسيق جهود فرادى الدول، وتعزيز تعاونها ومساهمتها في بناء قدرات الدول الأعضاء.

نقر أيضا باستمرار بجهود الأمين العام في الحفاظ على نهج الأمم المتحدة المحفز بالنتائج لمكافحة الإرهاب. ونشيد بتحسين التنسيق الدولي من خلال فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب. وإنشاء مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب مؤخرا وعمليته النشطة ملموسة أيضا. وتؤيد حكومتي توصية الأمين العام الواردة في تقريره في العام الماضي بتعيين منسق الأمم المتحدة لشؤون مكافحة الإرهاب.

ونؤيد الرأي القائل بأنه لا يمكن مكافحة الإرهاب بالوسائل العسكرية أو بإنفاذ القانون فقط، بل أن النهج الشامل هو الطريقة الوحيدة للتعامل مع المظاهر الجديدة للإرهاب ومعالجة الظروف المفضية إلى انتشاره.

لقد حققت الدول نجاحا كبيرا في ملاحقة الإرهابيين قضاء وتحجيم الشبكات الإرهابية الرئيسية. ومن المؤكد أن تلك الحالة في المنطقة التي تقع فيها أستراليا أي منطقة جنوب شرق آسيا، حيث، على سبيل المثال، قامت أندونيسيا بمحاكمة أكثر من ٦٠٠ إرهابي منذ تفجيرات بالي التي وقعت في عام ٢٠٠٢. بيد أن النجاح المشترك لسلطات إنفاذ القانون كشفت عن تحد رئيسي وهو أن السجون في العديد من

بتدريب أكثر من ١٢ ٠٠٠ من الأفراد ويجري العمل على تفهم التحديات المشتركة والاحتياجات المتنوعة لمنطقة آسيا والمحيط الهادي، وتعزيز العلاقات الشخصية التي تنقل التعاون عبر الحدود ووطورت حسا من المقصد العام. ويلزمنا المزيد من تلك المرافق الإقليمية في مناطق أخرى. واستراليا ملتزمة بالعمل مع الآخرين لتحقيق ذلك.

أما على الصعيد العالمي، فإن التنسيق الفعال بين كيانات الأمم المتحدة لازم لتعزيز نهج شامل. وتعيين منسق للأمم المتحدة لشؤون مكافحة الإرهاب يحسن من التماسك الاستراتيجي والعملي وذلك بتحصيل حاصل. وكما ذكر آخرون يلزم المزيد من التعاون على لصعيد العالمي لمنع تمويل الإرهاب. ونحتاج أيضا زيادة إدماج تحليل الإرهاب وأسبابه ومعايير تضمينه في برنامج الأمم المتحدة للسلم والأمن، بما في ذلك تفويضات البعثات السياسية وجهود بناء السلام.

في الختام، أود أن أشدد، على أن أستراليا بوصفها عضو جديدا منتخبا في مجلس الأمن سوف تواصل تأييدها بقوة للجهود الدائرة لمكافحة الإرهاب ومنعه. وبما أن التهديد لا يزال يتطور فإن استراتيجياتنا لمكافحة يجب أن تتحسن. وسوف يستمر دور المجلس في كونه مركزيا في ذلك الصدد. وبغض النظر عن مدى صعوبة المهمة، لا بد لنا من أن كون متفوقين خطوة إلى الأمام.

السيد كيم سوك (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية):
أود أن أشكركم يا سيادة الرئيس على إظهار قيادتكم وعلى عقد هذه المناقشة الهامة بشأن مكافحة الإرهاب. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام بان كي - مون على إحاطته الإعلامية الاستهلاية.

أولا، أود باسم بلدي أن أعرب عن أعمق مشاعر العزاء والمواساة إليكم يا سيادة الرئيس وإلى بلدكم وإلى الأسر

العنصر الثالث تعزيز سيادة القانون وضمن الإنصاف والمساواة بين الناس أمام القانون لإزالة التظلم المحتمل الذي كثيرا ما يستغله الإرهابيون.

من الواضح أنه يتعين على الدول أن تكون ابتكارية في استخدام الاتصالات الحديثة لتعزيز تلك القيم. فالانترنت يوفر واسطة ممتازة للإرهابيين للتجنيد ونشر أيديولوجيتهم وضمن الحصول على التمويل. وتبين البحوث أن الشباب، أضعف الناس أمام رسالة المتطرفين، ملمون بالسرد الإرهابي أكثر من إلمامهم بالسرد المضاد الإيجابي. ويتعين على الحكومات أن تنقل المناقشة على الإنترنت ومن خلال وسائل الإعلام الاجتماعية لضمان الاستماع إلى رسالتها الإيجابية فوق رسالة المتطرفين. وعلينا أيضا أن نواصل نقل قيم التسامح، والتفهم، والمساواة والتنوع على الصعيد الدولي. إن تحالف الحضارات والحوار بين الأديان من قبيل الحوار الإقليمي الذي عقدناه في جنوب شرق آسيا في العقد الماضي لا يزال هاما جدا.

وأن أي نهج فعال وشامل نحو الإرهاب يتطلب أيضا تعاونا قويا وتنسيقا على الصُّعد الوطنية والإقليمية والعالمية.

إن التنسيق الفعال على الصعيد الوطني يتطلب التعاون المنهجي بين هيئات إنفاذ القانون مع الهيئات الأخرى المجهزة تجهيزا أفضل للتصدي لأسباب الإرهاب من قبيل منظمات الشباب والمنظمات الثقافية والدينية والتعليمية وشؤون المجتمع. وهذا يعني الاتصالات المتواترة عن المخاطر والعمليات والغايات الطويلة الأجل.

ويتعين على الدول أيضا أن تعمل على تعزيز التعاون مع الشبكات الإقليمية. لقد تعلمنا من تجربتنا مع مركز جاكارتا للتعاون في إنفاذ القانون المنافع الحقيقية المتمثلة في عقد لقاءات مع المحترفين من هيئات إنفاذ القانون الإقليميين لغرض التدريب في أحد المرافق المكرسة لذلك. وقد قام المركز

إن استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، اعتمدتها بالإجماع الجمعية العامة عام ٢٠٠٦ وفرت أساساً متيناً لأنشطة مكافحة الإرهاب التي يقوم بها المجتمع الدولي بصورة شاملة ومنهجية. وكما تم التشديد عليه خلال الاستعراض الثالث في الجمعية العامة الذي جرى في شهر حزيران/يونيه الماضي، من الحتمي أن تنفذ جميع الدول الأعضاء على نحو كامل وبإخلاص الاستراتيجية بطريقة متكاملة.

ترحب جمهورية كوريا بدور لجنة مكافحة الإرهاب التابعة للأمم المتحدة ومديريتها التنفيذية في تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وتنسيق جهود فرادى الدول، وتعزيز تعاونها ومساهمتها في بناء قدرات الدول الأعضاء.

نقر أيضاً باستمرار جهود الأمين العام في الحفاظ على نهج الأمم المتحدة المحفز بالنتائج لمكافحة الإرهاب. ونشيد بالتحسن في التنسيق الدولي من خلال فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب. وإنشاء مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب مؤخراً وعمليته النشطة ملموسة أيضاً. وتؤيد حكومتي توصية الأمين العام الواردة في تقريره في العام الماضي بتعيين منسق في الأمم المتحدة لشؤون مكافحة الإرهاب.

ونؤيد الرأي القائل بأنه لا يمكن مكافحة الإرهاب بالوسائل العسكرية أو بإنفاذ القانون فقط، وبالنهج الشامل هو الطريقة الوحيدة للتعامل مع المظاهر الجديدة للإرهاب ومعالجة الظروف المفضية إلى انتشاره.

أولاً، من الضروري معالجة الظروف الاجتماعية والاقتصادية والبيئية ويجب علينا التعامل مع نشر الفئات المهمشة للتطرف العنيف. ونحن بحاجة إلى حل مشاكل البطالة وتوسيع نطاق الفرص التعليمية. وجهودنا المتضافرة لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، بما في ذلك القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة على النحو المحدد في استراتيجية

المكلمة والمكروية التي عانت من الهجمات الإرهابية البشعة في كويتا في الأسبوع الماضي.

وفي العقد الماضي بذل المجتمع الدولي جهوداً متضافرة وتعاونية وحقق تقدماً في مكافحة الإرهاب من قبيل إضعاف المجموعة الرئيسية للقاعدة في أفغانستان إضعافاً شديداً. ومهما يكن من أمر، لا يزال الإرهاب يمثل تهديداً كبيراً للسلم والأمن الدوليين. ولا تزال القاعدة مصدر قلق أمني إذ أن أتباعها الإقليميين يواصلون مد نفوذهم في هذه المناطق من قبيل شمال مالي وجنوب شبه الجزيرة العربية. وهناك أيضاً تهديد متزايد للإرهاب المحلي. وعلاوة على ذلك، بدأت المنظمات الإرهابية الآن بإقامة روابط مع العمليات الإجرامية العابرة للحدود الوطنية، من قبيل الاتجار بالمخدرات، وخطف الرهائ، والاتجار غير المشروع بالأسلحة والقرصنة. وقد أصبحت المنظمات الإرهابية أكثر احترافية وتجد باستمرار طرقاً جديدة لشق طريقها باستخدام الانترنت وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات الأخرى. وعلاوة على ذلك، فإن الخوف أن يقوم الإرهابيون بالحصول على أسلحة التدمير الشامل لا يزال يحوم فوق رؤوسنا.

ويمكن أن يضرب الإرهاب في أي منطقة وفي أي بلد وفي أي وقت. ولا يمكن لفرادى الدول أن تتغلب على نطاقه وتنوعه والتطور المستمر للخطر الإرهابي. وتتطلب جهود مكافحة الإرهاب الفعالة تعاوناً دولياً قوياً في إنفاذ القانون، وتقاسم المعلومات وكبح جماح تمويل الإرهاب. ومن الحيوي أيضاً أن تقدم الدول الأعضاء الدعم للدول الأخرى في مجال بناء القدرات والمساعدة التقنية. ومن المستحيل اتخاذ تدابير فعالة لمجابهة الإرهاب من دون تعزيز قدرة وجاهزية جميع الدول الأعضاء. فقد قامت الأمم المتحدة بدور مركزي في قيادة التعاون الدولي في مكافحة الإرهاب.

والإشعاعي. ونحن نحث على التنفيذ الكامل للالتزامات الواردة في البيان. وقد عقد الأمين العام، واضعا تلك الضرورة الحتمية في اعتباره، الاجتماع الرفيع المستوى بشأن مكافحة الإرهاب النووي، مع التركيز بوجه خاص على تعزيز الإطار القانوني، في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢.

وجمهورية كوريا، بصفتها الرئيس الجديد للجنة المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، ستعمل جنبا إلى جنب مع الدول الأعضاء لتعزيز الجهود العالمية لمنع استخدام الإرهابيين لأسلحة الدمار الشامل. وخلال فترة ولايتنا، نعتزم تعزيز اللجنة باستمرار وتقديم مساعدة نوعية للدول الأعضاء في تنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤).

ومن خلال هذه المناقشة المفتوحة، أمل أن نحسن فهمنا للتهديد الإرهابي وأن نتذكر الضرورة الملحة لتعزيز التعاون في مجال مكافحة الإرهاب. وجمهورية كوريا على استعداد للمشاركة بنشاط والتعاون في تنفيذ استراتيجيتنا الشاملة لمكافحة الإرهاب.

السيد بريانس (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أشكر الرئاسة الباكستانية لمجلس الأمن على تنظيم مناقشة اليوم التي تركز على مكافحة الإرهاب. وفرنسا تعرب عن تأييدها للبيان الذي أدلى به رئيس بعثة الاتحاد الأوروبي.

وحيث أن باكستان كانت في الأسبوع الماضي ضحية لعدة هجمات إرهابية، ولا سيما في كويتا، أسفرت عن مقتل أكثر من ١٠٠ شخص، فإنني أود بشدة أن أعرب عن تضامن فرنسا مع باكستان في مجال مكافحة الإرهاب. وهذه الهجمات الأخيرة تمثل تذكرة محزنة بوحشية وتعصب الإرهابيين.

لقد تطور الإرهاب، ولكنه لا يزال يشكل أكثر من أي وقت مضى تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين. ويجب على

الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، ستكون خطوة كبيرة في الاتجاه الصحيح. وعلاوة على ذلك، نحن بحاجة إلى أن نعزز الحوار والتفاهم والتسامح بين الحضارات والثقافات والشعوب والأديان.

ثانيا، من الضروري أن تكون الجهود المبذولة لمكافحة الإرهاب متماسكة مع الالتزامات بموجب القانون الدولي والقيم الأساسية مثل حماية حقوق الإنسان وسيادة القانون. ونحن بحاجة إلى ضمان ألا تكون مكافحة الإرهاب وحماية حقوق الإنسان متعارضتين، بل متكاملتين. وعندئذ فحسب، يمكننا أن نكسب قلوب وعقول المعرضين لإغراءات الإرهاب.

وثالثا، من الضروري التعامل مع الاتجاه الجديد لاستخدام شبكة الإنترنت والوسائط الاجتماعية للتخريض والتجنيد وتمويل الحركات الإرهابية. وينبغي ألا نوفر ملاذا آمنا افتراضيا للإرهابيين وأن نمنع إساءة استخدام الفضاء الإلكتروني. ونحن نتطلع إلى إجراء مناقشات متعمقة وبناءة حول هذه المسألة في مؤتمر سول بشأن الفضاء الإلكتروني، المقرر عقده في تشرين الأول/أكتوبر.

رابعا، يمثل وقف تدفق تمويل الإرهاب أحد التدابير الأساسية التي ينبغي اتخاذها. وفي هذا الصدد، نوه بأدوار فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية والهيئات الإقليمية ذات الصلة. وحكومة بلدي، بوصفها عضوا في فرقة العمل، تشارك بنشاط في الجهود العالمية الرامية إلى وقف التدفقات المالية التي تغذي الإرهاب. ونحن ننظم دورات تدريبية وتنشاطر تجربتنا في إنشاء وحدة استخبارات مالية مع الدول الأخرى الأعضاء.

وأخيرا وليس آخرا، نود أن نؤكد على أن منع استخدام الإرهابيين لأسلحة الدمار الشامل هو الأولوية القصوى للأمن الدولي في القرن الحادي والعشرين. وفي آذار/مارس ٢٠١٢، أصدر مؤتمر قمة الأمن النووي في سول بيان سول الذي تضمن تدابير شاملة وعملية للغاية لمنع الإرهاب النووي

تحدد الالتزامات العالمية بمكافحة الإرهاب، ويجب علينا أن نستمر في الإصرار على تنفيذها بالكامل. وقد أنشأت قرارات المجلس ذات الصلة أيضا التزامات في هذا الشأن، تشمل طائفة واسعة من القضايا تمتد من مكافحة التحريض على ارتكاب أعمال إرهابية والتصدي لتمويل هذه الأعمال إلى استخدام الجزاءات.

وإلى جانب إنشاء هذا الإطار القانوني، فإن الأمم المتحدة تتيح أيضا إمكانية تقوية التعاون الدولي، خاصة من خلال استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، والتي تهدف إلى التنسيق بين الآليات القائمة وتعزيز التعاون بين الدول والمنظمات. وينطبق تعزيز التعاون في عدة أنواع من التدابير التي تمكن الأمم المتحدة من اتباع نهج شامل في مكافحة الإرهاب، من خلال معالجة الأسباب - إزالة الظروف المواتية لانتشار الإرهاب - ومن خلال مساعدة الدول في مكافحة الإرهاب عبر بناء قدراتها ومن خلال وضع تدابير لضمان احترام حقوق الإنسان في الحرب ضد الإرهاب. ولا بد من متابعة هذه الجهود.

وأخيرا، لا بد من إدماج مكافحة الإرهاب في استراتيجيات أشمل طويلة الأجل. ومن هذا المنظور، يجب وضع سياسات أمنية لمكافحة هشاشة الدول، والتي غالبا ما تكون عاملا في هئية الظروف المواتية لانتشار الإرهاب. ولكن يجب أن تصاحب تلك السياسات الأمنية برامج لتشجيع التنمية والحكم الرشيد. ولذلك، من الضروري أن يقدم المجتمع الدولي مساعدة تهدف إلى تعزيز نظام حكم الدولة وقدراتها المؤسسية - وذلك على سبيل المثال، عن طريق وضع استراتيجيات إقليمية. وهذا هو النهج الذي يتبعه الاتحاد الأوروبي الذي تشمل استراتيجيته لمنطقة الساحل على عنصر أمني وعنصر إنمائي.

وتعزيز القدرات والنهوض بسيادة القانون يمثلان عنصرين أساسيين في أي نهج طويل الأجل في مجال مكافحة الإرهاب.

المجتمع الدولي أن يواجه اليوم تجمعا فضفاضاً من المنظمات المحلية التي ترعى تبعيتها لتنظيم القاعدة والتي يمثل وجودها خطراً على الأمن والتنمية في مناطق بأسرها، وخاصة في منطقة الساحل والقرن الأفريقي. ونحن نعلم أن الجماعات الإرهابية تستفيد من نقاط الضعف الإقليمية لإيجاد ملاذات آمنة لنفسها، والتي يمكن أن تصبح قواعد لاستهداف الدول المجاورة أو يمكن أن تصبح بؤراً للإرهاب الدولي. وظهور هذه المناطق، حيث يغذي الاتجار بجميع أنواعه الإرهاب، يمثل تهديدا ملموسا للغاية ويمكن أن يعرض وجود الدولة في حد ذاته للخطر.

وفي القرار ٢٠٨٥ (٢٠١٢)، أكد المجلس على الطابع الملح للحالة في شمال مالي، والتي تشكل تهديدا لشعب مالي ولاستقرار منطقة الساحل وأفريقيا والمجتمع الدولي بأسره. وكما يعلم الأعضاء، فإن التهديد قد أصبح واضحا منذ اتخاذ ذلك القرار، وقد استجابت فرنسا لدعوة السلطات المالية للمساعدة في مواجهته.

والمجلس لم يتوقف عن إعادة التأكيد على أن الإرهاب يشكل تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين. والقرار ١٣٦٨ (٢٠٠١)، المؤرخ ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، قد أكد ذلك الفعل. وهذا ما يؤكد عليه مرة أخرى مشروع البيان الرئاسي الذي سيعتمد في وقت لاحق اليوم. وفي سياق التصدي للتهديد، يجب على المجتمع الدولي إظهار الوحدة والتضامن. ولمكافحة الإرهاب على نحو شامل وتفادي ظهور مناطق ينعدم فيها القانون تؤدي إلى نشوء الإرهاب، من الضروري أن يلتزم المجتمع الدولي بتنفيذ الآليات القائمة تنفيذا فعالا وأن يعتمد استراتيجيات طويلة الأجل.

أولا، من الضروري لمكافحة الإرهاب بصورة شاملة تنفيذ الصكوك الدولية على نحو فعال وتعزيز التعاون الدولي. والأمم المتحدة تتيح إمكانية إنشاء إطار قانوني في هذا المجال. ومجموعة اتفاقيات وبروتوكولات الأمم المتحدة

يجب أن يكون التصدي للإرهاب من خلال اتباع نهج شامل يأخذ في الاعتبار الأسباب الكامنة وراءه بحسبانه تهديداً متعدد الأبعاد. غالباً ما ينشأ التطرف والعنف من الإقصاء الاجتماعي والسياسي والاقتصادي والثقافي المتواصل مما قد يؤدي إلى نشوء ثقافة تعصب وعدم تسامح. التنمية والشمولية أدواتان رئيسيتان لمكافحة الإرهاب. إدراكاً من البرازيل بالترابط بين السلام والأمن والتنمية ترابطاً وثيقاً، تشي البرازيل على النهج الوارد في المذكرة المفاهيمية الباكستانية (S/2013/3، المرفق) في هذا الصدد.

تدعم البرازيل استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب دعماً كاملاً. تقدم أركانها المختلفة منظوراً شاملاً ومتكاملاً لجذور الإرهاب. معالجة الظروف المؤدية إلى انتشار الإرهاب هي أفضل وسيلة لمنع تكرار هذه الظاهرة على المدى الطويل.

وكما نوهنا في عدد من المناسبات، فإن الوقاية هي دائماً أفضل سياسة. التركيز على الجوانب الوقائية يعني النهوض بالقيم الديمقراطية، والتعاون الدولي من أجل التنمية الاجتماعية والاقتصادية، والتسامح-التسامح السياسي والعرقي والديني.

ينبغي ألا تبرر أبداً مكافحة الإرهاب التغاضي عن الحقوق الفردية الأساسية وسيادة القانون. يجب القيام بمكافحة الإرهاب وفقاً للقانون الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وإلا فإن شرعية الجهود التي نبذلها في حد ذاتها ستكون على المحك.

ونحن نشجع المجلس على مواصلة التفكير في طرق تعزيز الضمانات الاجرائية داخل لجنة مجلس الأمن عملاً بالقرارين ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٩ (٢٠١١) بشأن تنظيم القاعدة وما يرتبط به من أفراد وكيانات. أثبتت أعمال أمين المظالم أنها أداة قيمة لزيادة الإنصاف في النظر في طلبات الرفع من القوائم.

والدول المهددة بنشاط الجماعات الإرهابية ينبغي أن تكون قادرة على الاستفادة من التعاون السياسي والتنفيذي بين الدول، لا سيما على الصعيد الإقليمي. وعلى سبيل المثال، تشارك فرنسا في إنشاء مراكز قضائية لمكافحة الإرهاب في موريتانيا والنيجر وتشجع تدريب القضاة، لأن من الضروري أن تتوفر لدى تلك الدول الوسائل لمحاكمة الإرهابيين والحكم عليهم مع احترام حقوق الإنسان.

بينما قد يتطلب اتباع نهج شامل لمكافحة الإرهاب اتخاذ تدابير استثنائية أحياناً، يتوجب كذلك أن يكون جزءاً من استراتيجية طويلة الأجل.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أذكر جميع المتكلمين بأن يقصروا بياناتهم على ما لا يزيد عن أربع دقائق لتمكين المجلس من أداء عمله بسرعة. ويرجى من الوفود التي لديها بيانات طويلة أن توزع نصوصاً خطية وأن تدلي ببيانات مختصرة عندما تتكلم في القاعة.

أعطي الكلمة لممثلي البرازيل.

السيدة فيوتي (البرازيل) (تكلمت بالإنكليزية): نشيد بباكستان على عقد هذه المناقشة التي تمثل فرصة ممتازة لإبراز أهمية تعزيز اتباع نهج شامل لمكافحة الإرهاب. وتنضم البرازيل إلى المتكلمين السابقين في الإعراب عن تعازيها لكم، سيدي الرئيس، ولبلدكم وللشعب الباكستاني بشأن الهجمات الإرهابية المروعة التي وقعت في باكستان الأسبوع الماضي. ونشكر أيضاً الأمين العام للعرض الذي قدمه.

دعمت البرازيل منذ فترة طويلة الجهود الدولية لمكافحة الإرهاب. لقد ظللنا ندين الارهاب وسوف نستمر في إدانته بجميع أشكاله ومظاهره. في الواقع، نبذ الارهاب هو أحد المبادئ المكرسة في الدستور البرازيلي ويشكل موجهها لسياستنا الخارجية.

ونود أن نشكر معالي وزيرة الخارجية الباكستانية لرؤسها الجلسة وعلى كلمتها الافتتاحية. ونود أيضا أن نتقدم بتعازي المجموعة إلى شعب وحكومة باكستان فيما يتعلق بالهجمات الإرهابية التي وقعت في كويتا الجمعة الماضية. وبالإضافة إلى ذلك، نود أن نشكر الأمين العام على مشاركته وعلى بيانه الافتتاحي.

بادئ ذي بدء، اسمحوا لي أن أؤكد من جديد موقف الدول الاعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في إدانتها القاطعة لجميع أعمال الإرهاب في جميع أشكاله ومظاهره، بصرف النظر عن الدوافع والأهداف، وبغض النظر عن طبيعة الجناة، سواء كانوا أفرادا أو جماعات أو دولا.

وتعتقد منظمة التعاون الإسلامي أن استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب تشكل جهدا مستمرا. إنها وثيقة حية ينبغي تحديثها بانتظام. ونحن نؤكد من جديد أهمية التنفيذ المتوازن لهذه الاستراتيجية في جميع جوانبها، لا سيما فيما يتعلق بالظروف المؤدية إلى انتشار الإرهاب؛ والتدابير الرامية إلى منع ومكافحة الإرهاب؛ وبناء القدرات، واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون أثناء مكافحة الإرهاب.

تدرك منظمة التعاون الإسلامي جيدا حقيقة أن الإرهاب واحد من أخطر التهديدات للسلم والأمن الدوليين. لقد كانت الدول الاعضاء في منظمة التعاون الإسلامي أهدافا رئيسية للأعمال الإرهابية. وعلى الرغم من حسن نوايا المجتمع الدولي، فإنه لم يعزز بعد استجابته في التصدي لهذه الظاهرة الخطيرة. بتطبيق المبادئ التالية يمكن تحسين جهود الأمم المتحدة والدول الاعضاء في مكافحة الإرهاب.

أولاً، تجعل الطبيعة المتطورة للإرهاب من التعاون الإقليمي والدولي الفعال أمرا لا غنى عنه في مجال مكافحة الإرهاب. هنالك حاجة إلى تحسين التعاون المؤسسي بين الدول الاعضاء، وتعزيز الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة في هذا الصدد.

التعاون وبناء القدرات أداتان لا غنى عنهما في أي استراتيجية فعالة لمكافحة الإرهاب. لدى العديد من البلدان الإرادة السياسية لتنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، غير أنها تفتقر إلى القدرة اللازمة للقيام بذلك. ويسر البرازيل أن ترى بناء القدرات وقد أصبح أولوية قصوى بالنسبة لمركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب.

ويمكن للجنة مكافحة الإرهاب كذلك أن تؤدي دوراً إيجابياً في هذا الصدد بتيسير تقديم المساعدة التقنية إلى الدول الأعضاء. نشيد بالمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب لما تبذله من جهود في تنظيم حلقات عمل وحلقات دراسية في مختلف المناطق وندعو إلى استمرار تلك الممارسة.

وتكرر البرازيل أن ليس هناك أي مبرر للأعمال الإرهابية. أننا نؤكد من جديد التزامنا باستجابة منسقة ومتعددة الأبعاد للتحديات التي يشكلها الإرهاب، وتستند إلى رؤية شاملة لهذه الآفة. ونحن لا نزال مقتنعين بأن التعاون والحوار في إطار الأمم المتحدة سوف يعززان الأدوات المتاحة لنا في مكافحة هذه الظاهرة. ومن واجب مجلس الأمن ليس فقط إدانة أعمال الإرهاب، والعمل للحيلولة دون انتشارها، بل وأيضا القيام بذلك في تناسق وتماسك وشمولية، أينما حلت الضربات الإرهابية ومتى كان ذلك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل مصر.

السيد معتز خليل (مصر) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم منظمة التعاون الإسلامي. تشكر مجموعة منظمة التعاون الإسلامي باكستان على مبادراتها في تنظيم هذه المناقشة الهامة. إنها تسمح لنا بالتفكير في النهج الحالي الذي تتخذه الأمم المتحدة في مكافحة الإرهاب والتصدي للتحديات التي نواجهها جميعا في مكافحة هذا التهديد العالمي. تؤكد مجموعة منظمة التعاون الإسلامي مجددا تعاونها التام مع الأمم المتحدة والمجتمع الدولي في هذا الصدد.

التي تبذلها جميع الدول نحو القضاء على الفقر، والإنصاف، ورفع مستوى المعيشة وتحسين السياسات التعليمية.

ولا شك أن ذلك يسهم في إزالة الأسباب الجذرية الرئيسية للإرهاب. علاوة على ذلك، فإن هناك حاجة إلى تكثيف التعاون الدولي والحوار والتفاهم بين الثقافات والحضارات من أجل القضاء على التحيز.

وتلاحظ مجموعة منظمة التعاون الإسلامي بقلق بالغ، حالات التعصب والتمييز والتنميط والقبولبة النمطية السلبية والوصم والكراهية الدينية والعنف ضد المسلمين، علاوة على الإساءة إلى دينهم ورموزه، بما في ذلك القرآن والنبي - صلى الله عليه وسلم - التي تحدث في أنحاء عديدة من العالم. وتتعارض هذه الأعمال مع معايير حقوق الإنسان الدولية. وهي على نقض مبدأ حرية الدين، وضد قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة. علاوة على ذلك، فهي ذات آثار قد تؤدي إلى تهديدات خطيرة للسلم والأمن الدوليين. ونذكر أهمية حرية التعبير في تعزيز التسامح والتفاهم بين الأمم، ونعرب عن احترامنا لتلك الحرية. وتسامح مع حرية التعبير التي تحترم التنوع وتحارب أسطورة صراع الحضارات، وليس مع تلك التي تستخدم للحض على الكراهية أو لاستهداف دين أو ثقافة بعينهما، بالإضافة إلى تعميق الجهل وتجاهل الآخر.

وتكرر مجموعة منظمة التعاون الإسلامي التأكيد على ضرورة التمييز بصورة واضحة بين الإرهاب وممارسة الحق المشروع للشعوب في مقاومة الاحتلال الأجنبي. وقد روعي ذلك التمييز على النحو الواجب في القانون الدولي، والقانون الإنساني الدولي، وفي الفصل السابع، المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة، فضلا عن قرار الجمعية العامة ٥١/٤٦.

وقبل أن أختتم كلمتي، أود أن أضيف بضع كلمات بصفتي الوطنية.

ثانياً، ينبغي أن تؤكد الأمم المتحدة أن جميع الأعمال الإرهابية ينبغي أن تكافح في إطار نموذج قانوني واحد، بغية وضع حد لاستخدام المعايير المزدوجة في التصدي لهذا التهديد الخطير. تجريم كل أعمال الإرهاب، بغض النظر عن دوافعها، ينبغي أن يقترن بملاحقة مرتكبي جميع الأعمال الإرهابية حسب الأصول القانونية، سواء كانوا أفراداً أو جماعات أو دولاً. ينبغي تجريم الأعمال الإرهابية التي ترتكبها عناصر ذات صلة بالدولة بذات القدر الذي تجرم به الأعمال الإرهابية التي ترتكبها عناصر غير ذات صلة بالدولة. ينبغي أن تزيد الأمم المتحدة من جهودها الرامية إلى مكافحة الأعمال الإرهابية التي ترتكبها الدول ووضع الصكوك القانونية اللازمة لمعاقبة إرهاب الدولة.

ثالثاً، هناك حاجة إلى اتباع نهج شامل في تجريم التحريض على الإرهاب. كما أن قرار مجلس الأمن ١٦٢٤ (٢٠٠٥)، الذي اعتمد في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، خطوة هامة في هذا الصدد. ولكن ينبغي تجريم جميع أشكال التحريض وملاحقتها قضائياً. التحريض غير المباشر الذي يكون في شكل عنصرية أو كراهية الأجانب أو إهانة المعتقدات والرموز الدينية هو دافع خبيث جداً نحو الإرهاب. يمكن أن يكون أكثر خطورة من التحريض المباشر. ينبغي للأمم المتحدة التصدي بفعالية للأخطار التي تشكلها العنصرية وكراهية الأجانب والجرائم ضد الدين، لأن هذه الأعمال تشكل تحريضا خطيرا على الارهاب.

رابعاً، لا يمكننا الاعتماد على الأمن، والتدابير القانونية وحدها للقضاء على الإرهاب. أكثر الطرق فعالية في مكافحة الإرهاب هي القضاء على أسبابه الجذرية. ينبغي للمجتمع الدولي أن يعمل جماعياً نحو حل الصراعات القائمة. وعليه الاعتراف والوفاء بالحقوق المشروعة للشعوب في تقرير مصيرها. كما ينبغي للمجتمع الدولي أن يعين على الجهود

والأمن الدوليين من قبل الثورة المصرية. فالأيديولوجيات المتطرفة الإرهابية لم تهزم عن طريق الوسائل الأمنية، أو عبر استخدام القوة المنصوص عليه في الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، بل تحققت تلك الهزيمة في ميدان التحرير، إذ تمكنت الثورة من إضفاء الطابع المؤسسي على التغيير السلمي. الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل السنغال.

السيد دبالو (السنغال) (تكلم بالفرنسية): أود باسم السنغال، أن أعرب عن عميق تعازي بلدي لحكومة باكستان وشعبها في أعقاب الهجمات الجبانة التي نفذت في باكستان الأسبوع الماضي. ونود أيضاً أن نشيد لمبادرة الوفد الباكستاني الحكيمة والحسنة التوقيت فيما يتعلق بتنظيم هذه المناقشة المفتوحة لمجلس الأمن بشأن مكافحة الإرهاب الدولي وأن نعرب عن تقديرنا لتلك المبادرة، الذي لا يزال يشكل مصدر قلق بالغ للمجتمع الدولي. ولا شك أن الإرهاب الدولي ظاهرة خطيرة ومعقدة، تتطلب اتباع نهج شامل من أجل القضاء عليه تماماً، على النحو الذي يشير إليه موضوع هذه المناقشة.

وإذ نكرر إدانتنا القوية للأعمال الإرهابية، أيا كانت دوافعها، فإن بلدي ملتزم بالعمل بطريقة ملموسة ومنسقة، بغية تحقيق النتائج التي يرمي إليها هدفنا المشترك في مكافحة هذه الآفة. واليوم فلا ريب أن هذا عملاً يقتضي تعاوناً وتضامناً دوليين فعالين وصادقين. ويشمل الإرهاب الدولي جماعات تتجاهل حدود الدول، وتستفيد من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تدبير جرائمها وتنفيذها.

ولا شك أن الإرهاب يمثل أحد أخطر التهديدات للسلم والأمن الدوليين، علاوة على تهديده لحياة الإنسان وكرامته. وتدل وتيرة الهجمات الإرهابية المثيرة للقلق، على الرغم من الجهود العديدة والدؤوبة المبذولة لمكافحتها، على أن من الضرورة بمكان بذل جهود إضافية في إطار التعاون والتنسيق

لقد عانت مصر طوال تاريخها الحديث من مخاطر الإرهاب. وقد واصلنا على الدوام دعمنا لجهود مكافحة الإرهاب المبذولة على الصعيدين الدولي والإقليمي. وكنا نلجأ في ظل النظام السابق بشكل أساسي إلى الوسائل العسكرية والأمنية على حساب الحلول الأخرى. ولم تحقق السياسات التي اتبعت في أواخر عقد الثمانينيات ومطلع عقد التسعينيات من القرن الماضي سوى نجاح محدود. وقد آن لنا أن ندرك مخاطر الفكر الراديكالي والمتطرف. وعليه فقد اعتمدنا سياسات مبتكرة، بغية التصدي لمثل هذه الأيديولوجيات. فقد شرعنا في تنفيذ برنامج يدعو إلى تعليم مبادئ الإسلام الحقيقية التي تستند إلى التسامح والاعتدال ونبذ العنف والتطرف من أجل تنقيح الأيديولوجيات المتطرفة وتصحيحها. فقد زادت جامعة الأزهر، بوصفها المركز الرئيسي للفكر الإسلامي على امتداد عدة قرون، تدريب الزعماء الدينيين من مصر وغيرها من البلدان على مكافحة التطرف والتزعات المتطرفة. وقد كشفت تلك التعاليم المغالطات التي تنطوي عليها الأيديولوجيات المتطرفة التي تدعي الاستناد إلى أساس ديني.

وقد أتت الاستجابة الفعالة للإرهاب مع الثورة المصرية التي اندلعت في كانون الثاني/يناير ٢٠١١. فهي أثبتت بطريقة عملية أنه يمكن إحداث التغيير بالوسائل السلمية. وبينت الثورة أيضاً أنه لا ينبغي أن تلجأ الشعوب إلى الإرهاب من أجل تحقيق التغيير السياسي. وتعني قدرة الشعوب على التعبير عن الرفض والدفاع عن حقوقها دون اللجوء إلى العنف، علاوة على النجاح في تحقيق أهدافها سلمياً، أنه لا يوجد أي مبرر للإرهاب. وتفضح الأحزاب السياسية الإسلامية التي تؤمن بالديمقراطية وتلجأ إلى صناديق الاقتراع، بل تستطيع الوصول إلى السلطة عن طريق تلك الوسائل، أكاذيب الجماعات الإجرامية التي تدعي مبرراً دينياً لا أساس له من الصحة لجرائمها. وقد كان ذلك إسهاماً كبيراً في تعزيز السلام

بها بغية تكثيف تشريعاتنا المحلية مع الأحكام ذات الصلة في القانون الدولي. ونشارك أيضا في جهود التعاون على الصعد الثنائية ودون الإقليمية والدولية بصورة دينامية. وفي ذلك الصدد، فإن الحالة السائدة حاليا في منطقة الساحل، وخاصة في الجزء الشمالي من مالي تشكل مصدر قلق بالغ بالنسبة لنا. وتمثل تلك الأزمة، التي غذتها إلى حد كبير الأسلحة والاتجار بالمخدرات، دليلا إضافيا على أن كفاحنا ضد مأساة التطرف والإرهاب لم ينته بعد. ونرحب في ذلك الصدد، باعتماد قرار مجلس الأمن ٢٠٨٥ (٢٠١٢) الذي يوفر الشرعية الدولية اللازمة للإجراءات المتخذة من قبل بلدان منطقة جنوب غرب أفريقيا، التي تبدي عزمًا أكثر من أي وقت مضى على مساعدة مالي على تفكيك تلك الجماعات الإرهابية، واستعادة سلامة مالي الإقليمية.

لا يمكن أن ينجح النهج العالمي للمنظمة لمكافحة الإرهاب بدون التنسيق الفعال. وفي هذا الصدد، نؤيد اقتراح الأمين العام الداعي إلى تعيين منسق للأمم المتحدة معني بمكافحة الإرهاب، وهو ما لن يسمح للمنظمة بترشيد إجراءاتها في مجال مكافحة الإرهاب فحسب، بل وبتعزيز أهميتها وفعاليتها. وبالإضافة إلى ذلك، من شأن اعتماد اتفاقية عالمية ضد الإرهاب الدولي تحقيق مكاسب كبيرة في تعزيز الإطار القانوني لمكافحة لآفة الإرهاب. بيد أننا ندرك أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يكون أكثر عزمًا على الصعيد السياسي لتجاوز الخلافات والمصاعب التي تعوق الانتهاء بسرعة وبشكل توافقي من مشروع اتفاقية عالمية لمكافحة الإرهاب.

وفي الختام، يتطلع وفدي، شأنه شأن الآخرين هنا، إلى عالم خال من جميع أشكال الإرهاب، بفضل جهودنا المشتركة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل ليختنشتاين.

الدوليين. فقد أصبح عملنا أكثر أهمية من ذي قبل. وبالتالي، فإننا ندعم جميع الإجراءات التي من شأنها أن تؤدي إلى مزيد من التعبئة والتعاون على نحو وثيق بين أعضاء المجتمع الدولي من أجل مكافحة الإرهاب.

وفي ذلك الصدد، لا تزال استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، التي اعتمدت في عام ٢٠٠٦، الإطار المرجعي الأكثر شمولًا في توفير الاستجابة الفعالة لهذه الآفة. فالاستراتيجية تجسد التزامنا وعزمنا على العمل بطريقة متماسكة ومتضافرة من أجل تحقيق هدفنا المشترك المتمثل في القضاء على هذا الخطر. ولكي تحقق الاستراتيجية نجاحًا كاملاً، فإنه لا بد من أن تنفذ ركائزها الأربع - نظراً لأهميتها الجوهرية علاوة على ترابطها - بطريقة نزيهة. وعلى نفس المنوال، فإن تنفيذ الاستراتيجية لا غنى عنه من أجل تحسين التعاون وجعل مكافحة الإرهاب أكثر فعالية، خاصة فيما يتعلق بتبادل المعلومات والخبرات. وعليه، فإن ما نحتاج إليه بحق هو نهج عالمي فعال بشأن الإرهاب، يجب أن يستند بحكم تعريفه، إلى تنفيذ الاستراتيجية بصورة شاملة ومتوازنة.

وبالمثل، فإن إنشاء مجموعة من الالتزامات والتدابير التي يجب أن تعتمدها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، بهدف مكافحة الأعمال الإرهابية، نلاحظ أن القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) الذي أنشأ لجنة مكافحة الإرهاب يقدم إطار عمل لمنع الأعمال الإرهابية ومكافحتها بطريقة فعالة. وقد وفرت الزيارات التي قامت بها اللجنة إلى مختلف البلدان الفرصة لاستعراض الخطوات الملموسة التي اتخذتها الدول فيما يتعلق بتنفيذ القرار.

وبالنسبة لبلدي السنغال، فعلاوة على إنشاء مركز للإرشاد الاستراتيجي، اتخذنا جهودًا جبارة للتصدي للتحديات المتعلقة بمراقبة الحدود وأمن الطيران والسلامة البحرية، من بين أمور أخرى، فضلاً عن الإصلاحات التشريعية التي تعهدنا

ورغم الطابع الشامل لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، فإن الإجراءات العسكرية والشرطية كثيرا ما تكون في طليعة التصدي للإرهاب. وكثيرا ما يجري القيام بهذه الإجراءات في ظروف صعبة وعلى أساس تشريع شامل لمكافحة الإرهاب. وفي الواقع، فإن واجب كل دولة توفير الحماية لسكانها من الهجمات العنيفة العشوائية.

وفي الوقت نفسه، لا بد من بذل كل جهد لكفالة أن تصدي الحكومة للإرهاب يجري ضمن حدود قانون حقوق الإنسان المنطبق، والقواعد المطبقة للقانون الإنساني الدولي. وقد يصعب تحديد ما يستتبعه ذلك تحديدا دقيقا في حالة معينة، خاصة وأن بعض قواعد القانون الدولي المنطبقة ذات طابع عام إلى حد ما وتستلزم أن تكون الإجراءات التي تتخذها الحكومة متناسبة مع الأهداف التي ترمي إلى تحقيقها وأن توازن بين الحقوق والمصالح المتضاربة. غير أن بعض الممارسات المطبقة حاليا بصورة منتظمة يستتبعها القانون الدولي بوضوح. ينبغي للأمم المتحدة أن تفعل المزيد لإبراز هذه الانتهاكات وتشاطر أفضل الممارسات في هذا الصدد.

ومع ذلك، تقع المسؤولية الأساسية على عاتقفرادى الحكومات. يجب أن تكفل أن سيادة القانون ليست مسألة هامشية بالنسبة لجهودها لمكافحة الإرهاب، وإنما النراس الذي يرشدها. ويجب أن تدرس الحكومات أيضا إلى أي حد قد تنشر التدابير المضادة القصوى بذور المزيد من العنف الإرهابي أو تقوض مبادئ سيادة القانون والحكم الرشيد. وفي هذا الصدد، نود أن نشيد بمجلس الأمن على جهوده المستمرة لتعزيز الإجراءات التريهة والواضحة للإدراج في قوائم الجزاءات المتعلقة بالأفراد والكيانات المرتبطة بتنظيم القاعدة.

قطع المجلس شوطا طويلا في تحسين سبل الانتصاف القانوني للمتأثرين بالجزاءات، حقا أو باطلا، ولا سيما من خلال الولاية الموسعة لأمانة المظالم، السيدة كميرلي بروس.

السيد فينافيسر (ليختنشتاين) (تكلم بالإنكليزية): تدين ليختنشتاين بشدة جميع أشكال الإرهاب وتؤكد مجددا التزامها بالإسهام إلى أقصى حد في الكفاح الدولي ضد الإرهاب من جميع جوانبه، بما في ذلك من خلال التعاون مع هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة. ونرحب بالمبادرات التي ترمي إلى جعل عمل الأمم المتحدة في مجال مكافحة الإرهاب أكثر فعالية، ونشاط الرأي بأن اتباع نهج شامل وكلي هو السبيل الوحيد للتصدي للإرهاب بطريقة مستدامة. وفي الواقع، فإن استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب لعام ٢٠٠٦ تستند إلى هذا المفهوم، ونحن نوافق على أن ثمة حاجة إلى تنفيذ جميع ركائزها الأربع بصورة متساوية. وحرصا على الوقت، لن أتناول في بياني اليوم سوى بضعة مواضيع فرعية للاستراتيجية.

تمثل الإجراءات الفعالة لمكافحة تمويل الإرهاب أداة أساسية لإضعاف القدرات التنفيذية للإرهابيين. إنها تشكل أولوية عليا من أولويات الالتزام العام لليختنشتاين بكفالة عدم إساءة استخدام مركزها المالي لأي نوع من أنواع النشاط الإجرامي. والعنصر الأساسي للنجاح في هذا المجال هو التشريع الوطني القوي الذي يلزم جميع الوسطاء الماليين بتوخي العناية الواجبة، تدعمه مؤسسات حكومية، مثل وحدات الاستخبارات المالية - وتزويدها بالموارد والقدرات اللازمة لمتابعة المعاملات المشبوهة المبلغ عنها. وطوال ١٢ عاما منذ إنشائها، كانت وحدة الاستخبارات المالية بمثابة العمود الفقري لجهودنا الوطنية في هذا الصدد، بالتعاون مع شركائنا الدوليين. وبالإضافة إلى ذلك، تواصل وحدة ليختنشتاين مساعدة بلدان أخرى في إنشاء وحدات الاستخبارات المالية لديها وتدريب العاملين فيها، إدراكا منها بأن بناء القدرات أمر أساسي لجهودنا العالمية الرامية لكبح تمويل الإرهاب.

لقد حان الوقت لكي يطبق المجلس دروس هذه العملية على نظم الجزاءات الأخرى، ومن ثم يؤكد التزامه بسيادة القانون. أخيراً، لا يفوتني أن أشير إلى ضرورة الانتهاء من وضع مشروع الاتفاقية الشاملة بشأن الإرهاب الدولي كجزء من نهجنا الشامل. وفي تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، نجحت مختلف الأجهزة الحكومية الدولية ومكاتب الأمانة العامة وأفرقة الخبراء المعنية بمجهود مكافحة الإرهاب، أساساً لأنها وضعت النتائج والواقعية قبل الأيديولوجية. من يقول إننا لن نتمكن في يوم من الأيام من القيام بذلك في المفاوضات بشأن هذا الصك القانوني الشامل؟ بعد أكثر من عقد من المفاوضات، حان الوقت لإعطاء دفعة أخيرة من أجل حل عملي - أو التخلي عن المسعى.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لا يزال هناك عدد من المتكلمين المتبقين على قائمتي لهذه الجلسة. ونظراً لتأخر الوقت، فإنني أعتزم، بموافقة أعضاء المجلس، تعليق الجلسة حتى الساعة ١٥/٠٠.

عُلقت الجلسة الساعة ١٣|٠٥.